أثر الحرب العراقية – الإيرانية على سياسة إيران تجاه البحرين

(١٩٨٠– ١٩٨٨)

أ. م. د. سبلة طلال ياسين الباحث. نجم عبدالله حسين

كلية الآداب/ جامعة البصرة

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أثر السياسة الإيرانية تجاه دولة البحرين خلال الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ وما شهدته تلك السياسة من مد وجزر تجاه البحرين بوجه الخصوص ودول الخليج العربي بوجه عام وبين البحث موقف البحرين من الحرب العراقية الإيرانية قبل وبعد أنشاء مجلس التعاون الخليجي، ووقوف البحرين الى جانب العراق في تلك الحرب أسوة بدول مجلس التعاون الخليجي.

The impact of the Iraq - Iran war on Iran 's policy toward Bahrain (1980-1988)

Assist. Prof. Dr. Sabla Talal Yasen
Researcher .Najim Abdullah Hussein Al Sa'edi
College of Arts / University of Basrah

Abstract

The research aims at shedding light on the Iranian policy toward the State of Bahrain through the 1980-1988 Iran-Iraq War and the tide of the tide of the policy towards Bahrain in particular and the Gulf States in general and the research of Bahrain's position on the Iraq-Iran war before and after the establishment of the GCC Gulf, and Bahrain's stand on the side of Iraq in that war like the Gulf Cooperation Council countries.

المقدمة

تعتبر الحرب العراقية – الايرانية احدى اهم النزاعات المسلحة التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام وغيرها ، خاصة فيما يتعلق بحجم القوى البشرية والمادية والتكتيكية التي استخدمت في هذه الحرب وحجم الخسائر المادية والبشرية التي من الصعوبة حصرها او احصائها .ولم تقتصر الحرب على الدولتين العراق وايران بل امتدت لتشمل النطاق الاقليمي والدولي بسبب المواقف والمساعدات التي قدمت لكلا طرفي النزاع .

أثرت الحرب العراقية – الإيرانية على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليجي العربي بصورة عامة والسياسة الإيرانية البحرينية بصورة خاصة ، فقد استشعرت دول الخليج العربي المخاطر التي تنطوي عليها هذه الحرب بالنسبة لأمنها القومي ومن ثم سارعت بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ ، كما انها لجأت الى الولايات المتحدة الامريكية للحصول على المساعدة أثناء تطور العمليات العسكرية خلال الحرب وحماية البحرين من اي تهديد إيراني .

كما ان نجاح القيادة العراقية والعرب في اقناع البحرين (التي كانت آنذاك تحت نفوذ الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا) ودول الخليج العربي بأنها تخوض حربا قومية لحماية البوابة الشرقية للوطن العربي من الاطماع والتهديدات الفارسية (الإيرانية) قد جعل هذه الدول أكثر اقترابا ومساندة للعراق في هذه الحرب ، الأمر الذي كان له آثار سلبية على علاقات هذه الدول بما فيها البحرين بإيران ، حيث دفعت الى توتر العلاقات بين البلدين خلال فترة الحرب والتي امتدت ثمانية أعوام .

كذلك نظرت الجمهورية الاسلامية الايرانية الى قيام مجلس التعاون الخليجي نظرة عداء لأنها اعتبرت قيام هذا المجلس حجر عثرة في طريق فرض هيمنتها وسيطرتها على منطقة الخليج العربي ، وسدا يقف في طريق السياسة الايرانية ومحاولة تصدير الثورة الى البحرين وباقي اقطار مجلس التعاون الخليجي . مما انعكس على السياسة الإيرانية تجاه دولة البحرين التي اخذت نحو التصدع في العلاقات بعدما شهدت انفراجا وتحسنا بعد اعلان استقلال البحرين

عام ١٩٧١ ، كما ان مواقف البحرين تجاه الحرب العراقية – الإيرانية شهدت تقلبا في المواقف والتصريحات حسب ما تقتضيه مراحل الحرب ، ولكن نجد الطابع الغالب هو مساندة العراق على حساب ايران ، والخوف من التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية البحرينية بقي الهاجس المقلق لحكومة البحرين ، والخوف من عودة الادعاءات القديمة .

تضمن البحث نقطتين هما موقف البحرين من الحرب العراقية الايرانية للمدة (١٩٨٠ –١٩٨١) اي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي ، وموقف البحرين من الحرب العراقية – الايرانية من خلال مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١– ١٩٨٨) ، واثر السياسة الايرانية تجاه البحرين في كلا المدتين . وتكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على السياسة الإيرانية تجاه البحرين في مدة مهمة جدا وهي الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) وما طرأ على العلاقات بين الطرفين ، وقد تم اختيار المدة لأنها تعتبر مدة مهمة في تاريخ دول الخليج العربي لما لها من تأثير واضح على دوله من جراء الحرب ، وقد شمل البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة ، منها وثائق فارسية وكتب فارسية واجنبية وعربية بالإضافة الى تقارير وزارة الخارجية العراقية وعدد كبير من الصحف العربية .

أولا : موقف البحرين من الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨١)

بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي واحتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وابي موسى) عام ١٩٧١ والمساعدة التي قدمها الشاه محمد رضا بهلوي[١] وذلك بأرسال قوات إيرانية تقاتل ضد الثوار في إقليم ظفار[٢] أدى ذلك الى توتر العلاقات بين إيران والعراق[٣] . فقام العراق بقطع علاقاته مع إيران في ٣ كانون الأول عام ١٩٧١ ، وتطور الامر الى الصدام بين العراق وايران عام ١٩٧٢، وتصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود ، وأزداد نشاط الاكراد في شمال العراق ، وهنا تدخلت جهود الوساطة الدولية والعربية لحل هذه الازمة وانتهت بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥[٤]. وعلى الرغم من ذلك لم تتحسن العلاقة بين البلدين حتى سقوط الشاه ومجيء آية الله الامام الخميني عام ١٩٧٩[٥] .

لقد كان انهيار نظام الشاه ومجيء نظام ثوري إسلامي بديل سعى الى تصدير ثورته الى الدول الخليجية وتغيير نظم الحكم فيها ما هو إلا جزء من استراتيجية أوسع قد خلفت صراعا سياسيا عنيفا كانت له آثار واضحة بين إيران ودول الخليج العربي ، حيث ان هذا التحول الإيراني الداخلي أدى الى نشوب حرب عنيفة مع العراق ، وهي الحرب التي امتدت ثمان سنوات، وبددت فرصا كانت لو استغلت بصورة صحيحة لوضعت أسس لنظام أمني إقليمي خليجي وتعاون مشترك يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة ، حيث كانت هذه الحرب قد أنهت كل مساعي الامن في فترة السبعينات[٦]. لم تكن الحرب العراقية – الايرانية مجرد حرب عسكرية عادية بل كانت حربا نفطية واقتصادية وسياسية وحدودية وعقائدية وحتى عنصرية، ولم تكن هذه الحرب محدودة بطرفي العراق وإيران ، بل كانت حرب النظام الإقليمي الخليجي[٧].

على الرغم من اخطار هذه الحرب على تلك الدول الخليجية ، إلا انها كانت بالنسبة الى بعضها ، وخاصة السعودية فرصة لإلهاء هاتين الدولتين القويتين مع بعضهما وبروز الدور السعودي في المنطقة ، بالإضافة الى انه كان استمرار الحرب يمثل مصلحة لدول الخليج شرط ان لا يمتد خطرها الى هذه الدول ، لذلك لم تتحرك هذه الدول لوقف الحرب بصورة جدية إلا بعد أن امتدت نيرانها اليها بعد التوسع في حرب الناقلات[٨] ، ومع ذلك بذلت المملكة العربية السعودية بذلت جهودها لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية حفاظا على امن الخليج العربي واستقراره ، واعتبار ان طرفي النزاع ينتميان الى المجموعة الإسلامية ، إلا انه مع عدم اتفاق الطرفين على انهاء النزاع ونتيجة لاعتبارات قومية عربية كما هو حال اغلب الدول العربية الاخرى ، وقفت المملكة العربية السعودية الى جانب العراق لمساندته ضد المطامع والتهديدات الايرانية لمنطقة الخليج العربي ، وجاء هذا الموقف المساند للعراق حتى لا يتعرض للاجتياح من قبل ايران[٩] ، كما ان الحرب كانت الفرصة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية كي تكثف وجودها العسكري في الخليج العربي ، وأن تحظى دول الخليج بهذا الوجود وهو قبول لم يحدث بهذه الصورة من قبل ، كما انه كان فرصة للاتحاد السوفيتي كي يقترب أكثر من الخليج وينافس الولايات المتحدة الأمريكية في أهم مناطق مصالحها الاستراتيجية ، وبسبب الحرب ازداد تدويل النظام الخليجي وفقد قدرا كبيرا من استقلاليته خصوصا مع تزايد حدة الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظمتين[١٠] .

وقد أجمع المحللين السياسيين والعسكريين وقتها ان نظام صدام وجد الفرصة مناسبة ليرث دور الشاه كشرطي للخليج العربي ، وخاصة بعد انهياره ومما شجعه هو الاجراءات التي اتخذها الامام الخميني تجاه القوات العسكرية الايرانية ومنها تصفية القادة العسكريين بحجة ولائهم لنظام الشاه[١١] ، كما وجد صدام حسين الفرصة سانحة لنقض اتفاقية الجزائر التي ابرمت عام ١٩٧٥ بين العراق وايران واستعادة شط العرب ليبعد عن نفسه شبهة التنازل عن أراضي وحقوق وطنه [١٢] .

كما ظن (صدام حسين) انه سيحقق نصرا سهلا على ايران حتى يرضي طموحه بأن يصبح أكبر زعيم في منطقة الخليج العربي ، بالإضافة الى انه يعتبر نفسه حامي البوابة الشرقية من الخطر الفارسي ، والعداء بين صدام والامام الخميني ومحاولة صدام الاستفادة من الظروف الصعبة التي تمر بها ايران من تمزق سياسي واقتصادي وتدهور في علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، فظن ان الفرصة سانحة لتحقيق أحلامه فزج العراق في تلك الحرب المدمرة[١٣].

اتهمت إيران دول الخليج العربي وحسب التحقيقات المنشورة في الغرب حول الحرب العراقية – الايرانية أن اغلب بلدان الخليج العربي كانت على علم بنية صدام الرئيس العراقي لبدء الحرب عليها ، كما تكفلوا بتقديم المساعدات المالية واللوجستية والدعم السياسي كما ان الكويت والسعودية والبحرين وقطر كانوا قد وافقوا قبل يوم واحد على ضرب العراق لإيران ، كما قاموا بمساعدة العراق ماليا حيث حصل صدام على شيك على بياض من هذه الدول الخليجية بعد لقاءه مع قادتها في شهر أيار ١٩٨٠، كما أعلن صدام على مشروعه الكبير (الحرب ضد ايران) خلال زيارته للسعودية في شهر آب عام ١٩٨٠ ، واستطاع الحصول على موافقة قادة دول الخليج العربي وخاصة المساعدات المالية والحصول على قروض غير قابلة للرد ، وقد قدرت هذه القروض والمساعدات ما بين ٢٥ الى ٤٥ مليار دولار[١٤] .

بدأت الحرب العراقية – الإيرانية في يوم ٢٢ أيلول ١٩٨٠ عندما بدأت القوات المسلحة العراقية باحتلال الاراضي الايرانية ، ووفي ٢٧ أيلول ١٩٨٠ أعلن الرئيس العراقي السابق صدام حسين عن مطالبه في الحرب وهي : الاعتراف بالسيادة العراقية على الاراضي الوطنية العراقية

ومياهه النهرية والبحرية ، وانهاء الاحتلال الايراني للجزر الإماراتية الثلاث ، وكف ايران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، بالإضافة الى المطالبة بإقليم عربستان (خوزستان) كجزء من العراق ، كما ان اعلان الحرب جاء كرد فعل على قرار الحكومة الايرانية بإغلاق مضيق هرمز ووقف الملاحة الدولية فيه ، والذي يعتبر اعلان الحرب على العراق[١٥].

استمرت الحرب ثمان سنوات حتى وافقت ايران في شهر تموز عام ١٩٨٨ على قرار الامم المتحدة رقم ٥٩٨[١٦] الداعي الى وقف اطلاق النار ، لقد مرت الحرب العراقية الايرانية بخمس مراحل أثرت فيها ليس على مستوى طرفي النزاع فحسب بل حتى امتد الى دول المنطقة في الخليج ، في المرحلة الاولى من أيلول عام ١٩٨٠ الى تشرين الثاني عام ١٩٨٠ حيث كان التفوق للجانب العراقي من ضربات جوية وهجوم بريا اجتاح به عدد من المدن الايرانية ، أما المرحلة الثانية استمرت من تشرين الاول ١٩٨٠ الى آب ١٩٨٣ حيث دخل فيه الطرفان حرب استنزاف مع بقاء العراق مسيطرا ومتفوقا عسكريا ، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٥ حيث تم توسع نطاق الحرب بمهاجمة السفن والناقلات النفطية في الخليج العربي ، وكذلك المنشآت النفطية بغية إضعاف الاقتصاد الايراني فقامت ايران بقصف المدن العراقية ، ولم يكن الامر مقتصرا على سفن الدولتين بل امتد الى الدول الداعمة للعراق في الحرب ، اما المرحلة الرابعة فهو اختراق القوات الايرانية الحدود العراقية واحتلال جزيرة الفاو جنوب العراق في التاسع من شهر شباط ١٩٨٦ حيث كان هذا الاحتلال نقطة تحول رئيسية في تطورات الحرب ، أما المرحلة الخامسة فقد تمثلت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حيث لجأ العراق الى حرب المدن وتحرير مدينة الفاو عام ١٩٨٧ [١٧] .

كانت الحرب مع العراق ومنذ ايلول عام ١٩٨٠ من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الخارجية الايرانية فقد كان لها تأثير مباشر على موقف طهران تجاه دول الخليج العربي والقوى الكبرى وبلدان اخرى كفرنسا وبريطانيا حيث حكم على هذه البلدان جميعها من خلال مواقفها المؤيدة أو المعارضة للحرب ومصالح ايران في هذا النزاع، وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية موضوعا دائما للكراهية ثم اصبح الاتحاد السوفيتي كذلك، وساءت العلاقات مع فرنسا نتيجة

تزويدها العراق بطائرات حربية وكذلك مع بريطانيا بسبب تزويدها للعراق بمعدات تستخدم في الحرب الكيمياوية ، وبهذا فأن ايران اكتشفت وادركت العديد من الاعداء[١٨] .

لقد كان الموقف البحريني من المرحلة الاولى من الحرب العراقية الايرانية ضمن مواقف دول الخليج العربي التي كانت تسعى الى ايقاف هذه الحرب[١٩] حيث صرح الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٨٠ بقوله: " نحن عرب ولكننا لا نكن لإيران إلا كل الخير والتقدم ، وإيران الجارة المسلمة يجب ان تقوم علاقاتها مع الدول العربية المجاورة على اساس الاحترام المتبادل ، وعلينا كخليجيين اتخاذ موقف موحد لوقف هذه الحرب لأن استمرارها ليس في صالح المنطقة"[٢٠]. هذا ما هو معلن ولكن الحقيقة منذ الشرارة الاولى بدأت دول الخليج بدعم العراق في الحرب .

كما قال الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين في حديثه أمام الجمعية العامة في مجلس الامن الدولي بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٨٠: "اننا ندعوا ايضا الدول العظمى في مجلس الامن الى ممارسة اقصى درجات ضبط النفس ومحاولة ايجاد حل او تسوية لوقف الحرب وابقاء المنطقة بعيدة عن النزاعات والحرب ، واضاف محذرا من ان استمرار القتال بين ايران والعراق يمكن ان يحمل تأثيرات خطيرة على السلام والامن الدوليين"[٢١]، كما رحب الشيخ محمد بالقرار العراقي حول الالتزام بوقف اطلاق النار وأعرب عن أمله بأن يلتزم به الطرفين، إلا ان ايران رفضت هذه المبادرة التي ابقت على قوات عراقية داخل اراضيها [٢٢].

كما دعا امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٨٠ (الامة العربية التي تعيش ظروف صعبة على نبذ الخلافات بين العرب والى مزيد من التعاون الخليجي، وان الخلافات تؤدي الى اضعاف الامة وجعلها فريسة سهلة للمطامع الاجنبية وان التعاون الخليجي هو الهدف الاساس لسياسة البحرين)[٢٣] .

ارادت البحرين منذ بداية الحرب العراقية – الايرانية الوصول الى حل لإنهاء هذه الحرب لأنها عرفت ما ستؤدي اليه هذه الحرب من جر الدول العظمى الى المنطقة ، اضافة الى ما ستشهده منطقة الخليج العربي من تأثير الحرب عليها خاصة ان منطقة الخليج العربي والدول الخليجية المحيطة بالخليج العربي ليست هي الاخرى بعيدة عن هذه الحرب .

وبما أن البحرين دولة عربية وخليجية فقد دعت البحرين الى حفظ أمن الخليج العربي وبهذا فأننا اذا حفظنا أمن الخليج فأننا سنحافظ على أمن الجناح الشرقي للوطن العربي ، كما دعت البحرين الى المزيد من التنسيق بين دول الخليج العربي لمواجهة التحديات والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة ، وبحكم ان البحرين دولة عربية ولها دور ايجابي فأنها دعت الى وقف الحرب العراقية – الايرانية التي قد تجلب لها أخطارا غير متوقعة وليست في مصلحة هذه المنطقة، كما دعا الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني(١٩٧١– لحد الان) بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٨٠ الى وقف الحرب العراقية – الايرانية وقال : (أنه ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة أحد أن تقوم حرب في هذه المنطقة)[٢٤] كما رحب بالمبادرات العراقية بوقف الحرب وأشار انه يجب علينا أن نسد الابواب بوجه الاطماع الأجنبية التي تتحين الفرص للتدخل ومنع القوى الخارجية من فرض هيمنتها على الخليج [٢٥] . ورغم هذا التصريح الايجابي إلا إن البحرين بدعمها العراق في الحرب أرادت اشغال ايران بالحرب لإبعادها عن اعادة مطالباتها بالبحرين، حيث ان البحرين كان من مصلحتها بقاء الحرب ولكن بعيدا عن اراضيها.

وعندما سئل سفير البحرين في الكويت السيد سيف جبر المسلم بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٨٠ عن موقف البحرين من الحرب العراقية – الايرانية أجاب ان البحرين لم تتخذ اي اجراء عسكري خلال هذه الحرب وانما التزمت بموقف متوازن حتم عليه عروبتها بوقوفها الى جانب العراق ، كما قال: "ان الحرب ابعد من ان تكون حربا قومية او ضد العرب ، وتمنى السفير أن تنتهي الحرب بأقرب فرصة بمصالحة سياسية " وأضاف السفير حول أطماع ايران بالبحرين انها قد انتهت امام العالم وأمام هيئة الأمم المتحدة حيث تمت تسوية هذه الاطماع منذ زمن اعلان استقلال البحرين[٢٦]. كما إن البحرين استمرت بموقفها بدعم العراق في المرحلة الاولى من الحرب العراقية – الايرانية ، واعربت الحكومة البحرينية عن املها في أن يؤدي الهجوم العراقي بالإطاحة (بالنظام الايراني) ومن ثم تقليل نفوذ إيران المزعزع للاستقرار في البحرين ، ومع ذلك وبمجرد توقف العراق عن هجومه شعرت البحرين بمأزقها والقلق إزاء تداعيات استمرار الدعم العلني للعراق ، ومن ثم أعلنت البحرين رسميا حيادها في الحرب[٢٧] .

وعلى الرغم من وقوف البحرين الى جانب العراق في الحرب الا انها حافظت على نوع من المرونة والعلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية من الناحية التجارية ، وذلك من خلال

تفريغ السفن المحملة بالبضائع الخاصة للتجار الايرانيين والمنظمات الايرانية والتي لم يستطيعوا تفريغها في الموانئ الايرانية بسبب الحرب ، فقد تم تفريغها في الموانئ البحرينية وبتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٨٠، فقد تم تفريغ عبارة حمل عن ٢٦٦ حاوية يبلغ وزنها ١٠٧١٨ طن ، وقد طلبت البحرين من اصحاب البضائع تقديم مستنداتهم ووثائقهم حتى تسمح الكمارك البحرينية لممثلي الملاحة بنقلها الى ايران(٢٨) .

لم تكتفي البحرين بمساعدة العراق بل ساعدت إيران عن طريق موانئها لرسو السفن ومن ثم نقل بضاعة السفن في عبارات متجهة الى الموانئ الايرانية عن طريق التجار الراغبين بذلك ، وهذا يدل على تذبذب الموقف البحريني فما كان عليها الا ان تقطع تلك المساعدة لحرصها على فرض حصار على ايران لإضعافها . فقد كانت التصريحات البحرينية عكس سياستها المتبعة مع ايران ، حيث لم تكن ترغب بخسارة الجانب الايراني ، خوفا من انتصاره في الحرب .

كما أكدت الصحف البحرينية امثال صحيفة الخليج والاضواء ومجلة المواقف وكذلك المراقبون السياسيون في البحرين على قدرة وقوة العراق حيث عولوا عليها في كسب الحرب، بالإضافة الى الاوضاع الصعبة التي تعيشها ايران من تردي الاوضاع الداخلية والخلافات التي تسود بين فئات الشعب الايراني . كما تساءلت مجلة المواقف البحرينية في عددها ٣٤٦ في ١٦ تشرين الاول ١٩٨٠ عن ما تخبئه الاقدار لشعوب هذه المنطقة من جراء هذه الحرب ، وان الذعر والخوف من المجهول هو الذي يسيطر على شعوب المنطقة ، وأشادت بحكمة قادة دول الخليج العربي بوقوفهم على الحياد حتى لا تتوسع نيران هذه الحرب وتشمل دولهم ، وبالتالي ايجاد المبرر لتدخل القوى الكبرى في المنطقة (٢٩) .

لقد خشيت دول الخليج العربي من تصاعد تهديد تلك الحرب على أنظمتها السياسية وخشيت من تزايد النفوذ الإيراني ، لذلك حاولت جاهدة ايقافها وعدم وصول آثارها لدولهم وتهديد استقرارهم الداخلي ، فدولة البحرين كانت أكثر الدول الخليجية تخشى على استقرارها السياسي الداخلي، حيث اتخذت مواقف متعددة منها الدبلوماسية وايجاد حل مناسب منذ بداية الحرب العراقية – الإيرانية من اجل احتواء الأزمة، ولكن مع تطور مجريات الحرب أخذت دولة البحرين بتغيير وجهة نظرها تجاه الحرب وقدمت مساعدات مالية وعسكرية للعراق ضمن الحدود التي لا تستفز فيها إيران ولا ترغمها على توسيع نطاق الحرب ، وذلك لخشيتها من تردي العلاقات مع

ايران ذات الوزن السياسي والعسكري الكبير ، هذا بالإضافة الى وجود عدد من السكان في البحرين من أصول إيرانية ، حيث خشيت من قيامهم بزعزعة أمن واستقرار النظام الداخلي في البحرين، وكذلك خشيت البحرين ودول الخليج من ان تقع الموانئ الخليجية ضمن الاهداف العسكرية(٣٠).

ولكن بعد ان رأت البحرين التفوق العراقي في بداية الحرب فقد اتخذت اجراء ضد السكان في البحرين من اصول إيرانية او الايرانيين المتواجدين في البحرين هو تسفيرهم الى إيران عن طريق البحر، ونتيجة لهذا ارسلت الجمهورية الاسلامية الايرانية رسالة بتاريخ ١٢ شباط ١٩٨١ الى دولة البحرين عن طريق سفارتها في البحرين ابلغتها فيها انها على استعداد لاستقبال الاخوة والاخوات الذين يسفرون اليها ومن كل مكان ولأي سبب كان ، ولكن بشرط ان يحصل البحرينيين على تأشيرة الدخول من سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في المنامة ، اما الايرانيين فيجب ان تكون اوراقهم الثبوتية كاملة (جواز السفر او ورقة هوية) ، وخوفا على سلامتهم يجب ان يكون تسفيرهم عن طريق الجو ، ومن غير هذه الحالتين يتعذر على الجمهورية الاسلامية الايرانية استقبالهم ، وستردهم الى البحرين فورا وتتحمل البحرين مسؤولية ذلك(٣١) .

يتضح من الاجراء الايراني ان الجمهورية الاسلامية الايرانية بتصرفها هذا ارادت ان تبيين نقطتين هما :

١–ان الامر والنهي ومنح تأشيرة السفر هو بيد الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وإنها مستعدة لاستقبالهم بعد ان تخلت عنهم البحرين وخصوصا الذين يحملون الجنسية البحرينية ، وانها حريصة على سلامتهم .

٢–ارادت اعطاء هيبة ودور لسفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في البحرين من خلال حصر التأشيرة بيدها . واحراج الحكومة البحرينية اذا لم تستطع توفير شروط السفر .

وعلى الرغم من إعلان البحرين حيادها الرسمي من الحرب إلا انها وقفت مع سائر دول الخليج وبشكل علني بمساندة العراق ، وخاصة الصحف البحرينية التي وقفت وبشدة مع العراق ضد الجمهورية الاسلامية الإيرانية ، ونشطت الأجهزة الاعلامية في البحرين وسائر دول الخليج

لجهة دعم العراق ، ومع فقد ذلك أعربت السلطات الرسمية في البحرين عن قلقها من استمرار الحرب بينهما وطلبت من البلدين المسلمين إيقاف الحرب[٣٢] .

ثانيا: موقف البحرين من الحرب العراقية – الإيرانية من خلال مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١ – ١٩٨٨)

أن نقطة الانطلاق الاولى لتأسيس مجلس التعاون الخليجي[٣٣] كانت عبر مبادرة من قبل دولة الكويت ، حيث اقترح أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح [٣٤] على هامش مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في الاردن (عمان) في تشرين الثاني ١٩٨٠ بعد سلسلة من المشاورات في محاولة لوضع صيغة أولية لمنظمة إقليمية عربية بدعوة أشقائه قادة دول مجلس التعاون الى انشاء مجلس التعاون الخليجي ، ولم تكتف الكويت بتلك الخطوة بل تمسكت بالفكرة وأعادت طرحها مجددا على هامش مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الطائف للمدة من ٢٥ – ٢٨ كانون الثاني ١٩٨١ لمتابعة تنفيذ الفكرة المطروحة في عمان وإخراجها الى حيز الوجود[٣٥] .

وفي نفس الاتجاه وتماشيا مع الافكار المبدئية التي طرحها قادة دول الخليج العربي على هامش المؤتمر الاسلامي المذكور جرت لقاءات وزيارات مكثفة بين قادة الدول الخليجية هدفها تنسيق المواقف والسياسات وصولا الى خطة أمنية مشتركة تأخذ أبعادها الرسمية والتنظيمية ، وقد تمخضت تلك المشاورات واللقاءات عن اجتماع مؤتمر الرياض في الرابع والعشرين من شباط ١٩٨١ على مستوى وزراء الخارجية لكل من الدول الخليجية الست (الكويت ، السعودية، البحرين، قطر، الأمارات، سلطنة عمان) وبعد انتهاء أعمال المؤتمر صدر بيانا ختاميا أعلن فيه عن اتفاق وزراء خارجية الدول الست المشاركة عن وضع مسودة ميثاق منظمة جديدة تضم الدول التي حضرت المؤتمر بلا استثناء[٣٦] .

وقد قال الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء البحريني بتاريخ ٤ آذار ١٩٨١ : " أن مجلس التعاون الخليجي مجلسا للتعاون والتنسيق أعلنت ست دول خليجية قيامه حيث جاء بهدف تنسيق سياسة الدول الخليجية وهو لا يشكل تكتلا ضد أحد ، كذلك دعا كلا من العراق

وايران الى وضع حد لنزاعهما "[٣٧] وكذلك شدد الشيخ خليفة على رفض البحرين لأي قواعد اجنبية في المنطقة وقال ان أمن الخليج يكمن في توحيد كلمة دوله الكفيلة بحمايته[٣٨] .

اما الموقف الإيراني تجاه تأسيس المجلس فقد رفضت هذا المجلس واعتبرته أداة بيد الولايات المتحدة الامريكية لمحاصرة الثورة وجاء ذلك عبر الصحف الايرانية مثل (صحيفة اطلاعات وكيهان وايندكان) كما اعتبرته فكرة أمريكية يراد بها تدمير الثورة الاسلامية في إيران، اما على الصعيد الرسمي فقد جاء الرد في شهر أيار ١٩٨١من قبل السيد علي اكبر ولايتي (١٩٨١– ١٩٩٧)[٣٩] وزير الخارجية الإيراني آنذاك والمستشار السياسي الحالي للمرشد الاعلى علي خامنئي ، حيث قال : (ان الهدف من تأسيس هذا المجلس هو تنفيذ مخططات قوى الاستكبار العالمي والامبريالية العالمية) ، وترى ايران انه بدون مشاركتها بهذا التكتل ، فأن المجلس لن يكون له أي قيمة في البعد الجيو سياسي[٤٠] في المنطقة [٤١] . كما اعتبرت إيران هذا التجمع أداة لإبعادها عن شؤون المنطقة الخليجية الامر الذي يمثل وضعا غير ملائم للمصالح الإيرانية [٤٢] .

كما أن الدبلوماسية الإيرانية حملت بشدة على قيام مجلس التعاون الخليجي واعتبرته أداة لتكريس النفوذ السعودي في نطاقه والنفوذ الامريكي في المنطقة ، وعلقت وكالة الانباء الرسمية الإيرانية (إيرنا) عليه بقولها (على أي حال إذا رغب عدد من النظم الصغيرة في المنطقة في صنع قرارات بخصوص المياه في "الخليج الفارسي" (العربي) دون اعطاء أي اهمية لجمهورية ايران الاسلامية، فأن مبادرتها سينظر لها بدون شك كمؤامرة ضد مصالح شعب إيران المسلم)[٤٣].

عدت إيران نفسها انها القوة الكبيرة المسيطرة على مياه الخليج العربي وهي صاحبة القرار السياسي لدول منطقة الخليج العربي ، ورأت في تأسيس مجلس التعاون الخليجي عقبة في سبيل تنفيذ مخططاتها لأنه سعى الى توحيد الدول الخليجية ضدها وضد سياستها التوسعية تجاه الدول الخليجية تحت شعار " تصدير الثورة " .

أما بالنسبة الى موقف البحرين من الحرب العراقية – الايرانية من خلال مجلس التعاون الخليجي ، فأنها لم تخرج من اطار هذا المجلس وانظمت الى الاطراف الساعية لإيقاف هذه الحرب ، فقد دعت البحرين من جانبها باتخاذ اجراءات فعالة لوقف النزاع العراقي– الايراني، وقد

جاء ذلك من خلال زيارة الشيخ مبارك آل خليفة وزير الخارجية في دولة البحرين الى بغداد في ٣ حزيران ١٩٨١ حيث قال : (أن تسوية النزاع العراقي – الايراني لا بد ان يتم على أساس احترام الحقوف المتبادل ودعم أسس حسن الجوار)[٤٤] .

ثم عادت البحرين وصرحت أن ايران العدو الاساسي للأمة العربية ١٥ كانون الاول ١٩٨١، وطالبت الاقطار العربية بمقاطعة ايران سياسيا واقتصاديا وقطع كل انواع العلاقات معها، واعتبرت الامن في الخليج العربي واحدا لا يتجزأ وربط أمن بلاد البحرين بأمن الاقطار الخليجية الاخرى ، وأرسلت مبعوثا الى بغداد للتباحث بالقضايا التي تهم المصالح القومية للأمة العربية [٤٥] .

لقد اتسمت مواقف الدول الخليجية ازاء الحرب بالتغيير حسب مجريات احداث الحرب ومدى تأثيرها على المصالح الحيوية ولا سيما انها اتسعت لتشمل الممرات المائية في الخليج العربي ، اذ صرح الشيخ عيسى آل خليفة ومنذ بداية الحرب العراقية – الايرانية إن البحرين تساند العراق بكل الوسائل المادية والعسكرية ، بدون التورط عسكريا في هذه الحرب ، وقد أيدت الحكومة السعودية الموقف البحريني[٤٦]. لقد أدت الحرب العراقية – الايرانية الى تباين المواقف لدول الخليج العربية بحيث وصلت الى توتر بعض الدول الخليجية في علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ، وأتخذ البعض الآخر المواقف المساندة للعراق مثل السعودية والكويت والبحرين خلال حضور المؤتمرات الدولية بشأن ايقاف تلك الحرب[٤٧] .

كما اعتقدت دول الخليج العربي أن العراق قادر لوحده على كسب الحرب ، إلا أن توسع الحرب بكل جوانبها العسكرية ، فضلا عن التهديدات الايرانية لدول الخليج دفعت قادة دول الخليج الى دعم العراق ماديا ، حيث عبرت الحكومة البحرينية عن مخاوفها من السياسة الإيرانية الرامية لمد نفوذها إذا ما كسبت الحرب ضد العراق ، فأنها ستقوم بتهديد الساحل الغربي من الخليج العربي ، واتضح ذلك الامر خلال تصريح الحكومة الايرانية بالسيطرة على البحرين اذا استمرت الحكومة العراقية بالدفاع عن حقوق دولة الأمارات العربية المتحدة بالجزر الثلاث لدى إيران[٤٨] .

وابتداء من عام ١٩٨٢ بدأ يتغير مجرى أحداث الحرب ، حيث بدأت القوات الايرانية تشن هجوما ضد العراق لاستعادة اراضيها وفعلا استطاعت ان تحرز تقدما ملحوظا بل وحتى إنها استطاعت ان تتجاوز الحدود الدولية للعراق[٤٩] ، مما أدى الى خشية الدول الخليجية من إيران على المواقع النفطية الخليجية ، وبذلك قدمت السعودية طلبا عاجلا الى الولايات المتحدة الامريكية بالمساعدة في توجيه الدفاع الجوي السعودي ضد أي هجوم إيراني محتمل[٥٠] . كما خشيت الدول الخليجية من انتقال الحرب الى الاراضي الخليجية ، ورأت أن ايران تريد ان تصدر ثورتها والاطاحة بصدام حسين وحزب البعث، وجعلته شرطا مسبقا لأي تسوية سلمية لإنهاء الحرب ، لذلك ساد شعور بأن إيران تستمر في الحرب من أجل متابعة سياستها في تصدير الثورة[٥١] .

كما ظهرت فكرة إنشاء قوة عسكرية خليجية في اجتماع وزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٢ لتبعد أي خطر محتمل على هذه الدول ، وفي ١٥ آذار ١٩٨٢ عقد رؤساء اركان الدول الست اجتماعا بحثوا فيه تصورا عاما لتنسيق العمل بين جيوش الدول الست وما يستلزم ذلك من دعم للاتصالات وسرعة الحركة وتدعيم الدفاع حول منافذ وأجواء تلك الدول وسميت تلك القوة بقوات درع الجزيرة[٥٢] .

كان لانتشار الاعمال العدوانية وتهديدات إيران لشل الملاحة في الخليج العربي، وبهذا فقد قام العراق بالضغط على دول مجلس التعاون الخليجي لكي يساند ويساعد العراق اكثر في الحرب ضد ايران ، ومنذ ذلك الحدث أي الهجوم الإيراني لاستعادة اراضيه ورفض ايران لكل جهود السلام الدولية لوقف الحرب، وفي أوائل عام ١٩٨٢ قررت دول الخليج العربية الوقوف الى جانب العراق، وترتب على هذا الانجاز التزامات سياسية وعسكرية ومالية ونفطية ازاء العراق[٥٣] .

في ١٠ حزيران عام ١٩٨٢ أعلن الرئيس العراقي صدام حسين استعداد بلاده الانسحاب من الاراضي الإيرانية واللجوء الى التحكيم وحل النزاع بالطرق السلمية[٥٤] ، وفي ٢٠ تموز ١٩٨٢ قرر مجلس قيادة الثورة العراقية سحب القوات العراقية من الاراضي الايرانية خلال

فترة عشرة أيام وتم ذلك فعلا ، ومع ذلك رفضت ايران المبادرة العراقية وحددت شروطها التي لو نفذها العراق فأنها سوف توقف القتال وهي [٥٥] .

١-الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الاراضي الايرانية .

٢-محاكمة الرئيس صدام حسين أمام هيئة دولية باعتباره المسؤول عن الحرب .

٣- دفع تعويضات لإيران قدرها ١٥٠ مليار دولار .

٤- اعادة العراقيين الذين طردوا من العراق الى ديارهم .

٥-اعادة كل الاسرى الايرانيين .

٦- اعطاء الحق للقوات الايرانية في العبور من خلال العراق للاشتراك في القتال في لبنان .

لقد جاء رفض إيران لمبادرة وقف الحرب على أساس تشجيع وتصريح الامام الخميني للقوات الإيرانية المقاتلة ردا على المبادرة العراقية في تموز ١٩٨٢ : (انتم تقاتلون في سبيل حماية الاسلام، و [الرئيس العراقي] يقاتل في سبيل تدمير الاسلام . ليس ما نشهده معركة بين حكومتين ، بل هو غزو يقوم به [حزب] غير مسلم لبلد مسلم. ان العدوان العراقي هو ثورة الكفار ضد الاسلام) ، هذه المعاني هي التي دفعت بالإمام الخميني رفض وقف الحرب عام ١٩٨٢ وبعد نجاح قواته في رد الجيش العراقي الى الحدود الدولية ، ودعاهم الى مواصلة الحرب للإطاحة بالرئيس العراقي واسقاط الحكم في بغداد[٥٦] .

يتضح من ذلك اعتبار الامام الخميني نفسه هو المدافع عن الاسلام وان الرئيس العراقي هو من يدمر الاسلام ، بل ذهب الى ابعد من ذلك في تصويره للحرب ، بل ان الحرب ليست بين دولتين بل هي حرب بين الاسلام ومن يدافع عنه وبين الكفر ومن يدافع عنه بتصريحه في ذلك اتخذت الحرب مسارا جديدا حيث ادخل الدين كطرف في الحرب .

ومن جانب آخر جاء تأكيد العراق للدول الخليجية بمساندته باسم العروبة وبكونه المدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربي نيابة عنهم من التوسع الايراني " الفارسي " كما أكد الرئيس صدام حسين وضمن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في المغرب في السادس من أيلول عام ١٩٨٢ على الدول العربية مساندة العراق وفق ما نص عليه ميثاق الدفاع المشترك[٥٧] ، كما تم اصدار قرار حول الموقف العربي من الحرب العراقية – الايرانية واستعداد

الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق بموجب المادة السادسة لميثاق جامعة الدول العربية، والمادة الثانية لميثاق الدفاع المشترك والتعاون بين الدول العربية لمساندة العراق[٥٨] .

وقبل هذه الفترة لم تكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تظهر اي نوع جدي لإنهاء الحرب وذلك على الرغم من وقوفها الى جانب العراق لجعلها في مأمن من تلك الحرب ، وبدعمها للعراق لم تكن تريد أن ينتصر أحد الطرفين حتى لا يهيمن على المنطقة[٥٩] . ولكن بعد التفوق الإيراني في عام ١٩٨٢ وانسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية بدأ مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحركات كانت تنسق بشكل عام مع العراق بعد بداية هزائمه في جبهات القتال ، وكان الهدف من تلك السياسات هي عبارة عن رسم صورة للعراق على انه الباحث عن السلام وتعبئة المجتمع الدولي لصالحه ، ووضع نهاية للحرب وانقاذ العراق من تلك الورطة التي كان قد وقع فيها[٦٠].

وكان هذا التشدد الإيراني دافعا للعراق كي يوسع من نطاق الحرب ضد إيران وأن يلجأ الى حرب المدن وتدمير المنشآت النفطية الإيرانية مما شجع دولا خليجية وبخاصة السعودية والكويت ودولا عربية مثل مصر وكذلك اطرافا دولية مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لدعم القوة العسكرية العراقية للحيلولة دون سقوط نظام الحكم في العراق أو الحيلولة دون انتصار الثورة الاسلامية الايرانية بعد دخول العمليات العسكرية الايرانية داخل الاراضي العراقية في الوقت نفسه الذي اعتبرته السعودية والكويت تهديدا لها واقتراب تلك العمليات من حدودها . في ضوء ذلك قرر العراق وضع حد لإيقاف التدخل العسكري الايراني فبدأ بعمليات عسكرية جديدة في ضرب منصات النفط الإيرانية[٦١] .

وبسبب استمرار الحرب وعدم مقدرة العراق على هزيمة إيران في جبهات القتال لذلك سعى الى استخدام الجبهات الاقتصادية ومن جملة ذلك استهداف المؤسسات النفطية الإيرانية واستهداف السفن التي تتوجه الى الموانئ الإيرانية لنقل النفط الإيراني ، وخاصة بعد حصول العراق على صواريخ كروز Cruise وطائرات سوبر تندار Super Tendar من فرنسا ليكون العراق قادر على توسيع الحرب في مياه الخليج العربي ، وبهذه المرحلة الجديدة فقد وضعت دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة قلق جدي فقد تصوروا في البداية ان العراق

وبعد اعلانه عن المنطقة الممنوعة من دخول السفن النفطية اليها هي الموانئ الايرانية (وطبعا لا تشمل هؤلاء) لذا فأنه لا يوجد خطر على السفن والناقلات النفطية المتوقفة في موانئ تلك الدول ، لذلك اعلنت الجمهورية الاسلامية الايرانية عن سياستها والتي تمثلت في أن أمن منطقة الخليج واحد ولا يمكن تجزئة الابعاد الخطرة التي بلغتها المرحلة الجديدة للحرب[٦٢].

وبعد ضرب العراق لمنصات النفط الايرانية في حقول نيروز في ٤ شباط ١٩٨٣ مما ادى الى تسريب ٨٠ مليون غالون من النفط في مياه الخليج العربي، وعرفت هذه المشكلة بمشكلة بقعة الزيت التي اتجهت نحو الساحل العربي من الخليج . مما أثر على مياه الشرب والحياة البحرية والبرية في المنطقة ، دفع هذا الامر مجلس التعاون الخليجي لاستغلال هذه القضية لإيجاد حل والتوسط لإنهاء الحرب بين العراق وإيران ، وتم ارسال وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح ووزير خارجية الأمارات العربية المتحدة السيد راشد عبدالله النعيمي في زيارة الى العراق وإيران في شهر أيار ١٩٨٣ لتقريب وجهات النظر[٦٣] .

أما بالنسبة الى رد الفعل الإيراني على هذه المبادرة فقد قابلتها بالرفض واعتبرتها ذريعة لحفظ ماء وجههم بسبب وقوفهم الى جانب العراق ، كما اعتبرت هذه المبادرة عملية لتأمين دول مجلس التعاون الخليجي انفسهم من الاخطار التي قد تنتج من اتساع الحرب العراقية – الايرانية، وحتى يحصلوا على تأمين لأنفسهم من جانب إيران فيما يتعلق بموضوع الهجمات العراقية المكثفة على المنشآت النفطية الإيرانية في الخليج العربي ودخول القوات الايرانية الى داخل الاراضي العراقية ، كان قد دق جرس الانذار في هذا المجال لدى دول الخليج العربي ، وكذلك جاء تصريح الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالله يعقوب بشارة في أيار عام ١٩٨٣ في هذا المجال وبتاريخ ٢٠ أيار ١٩٨٣ يبين مدى خوف دول مجلس التعاون الخليجي من توسع الحرب حيث قال: " إن ما نريده في مجلس التعاون الخليجي هو أن لا يتوسع ميدان الحرب ، وقرروا وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إقامة علاقات مع إيران من اجل منع توسع الحرب في المنطقة لأننا قد وصلنا الى ان هذه الحرب لن تتوقف بسرعة" وتقريبا وفي نفس الوقت واجه مجلس التعاون ظروف اقتصادية صعبة منذ أوائل عام ١٩٨٢ بسبب المساعدات المالية[٦٤] الكبيرة التي قدمتها تلك الدول الى العراق منذ بداية الحرب[٦٥].

كما ان انتاج النفط في سنة ١٩٨٣ اقل من السنة التي سبقتها حيث كان ١٦ مليون ونصف مليون برميل في حين في سنة ١٩٨٣ كان ١٥ مليون وربع المليون اي تناقص حوالي مليون برميل وربع [٦٦] .

من جانب آخر احتجت السفارة الايرانية في البحرين بتاريخ ٢٣ آب ١٩٨٣ على ما نشرته صحيفة اخبار الخليج في عددها ٢٢٧٠ بتاريخ ٧ تموز ١٩٨٣ في مقال بعنوان " امتنا اقوى من عوامل الفناء " ، وارسلت ايضاحا حول المقال وطلبت من الصحيفة نشره في نفس مكان المقال المذكور ، وقد بينت السفارة خلال مقالها ان الجمهورية الاسلامية الايرانية ليس لديها اي اطماع في اي بلد ، وهي اكثر البلدان حرصا على الاستقرار والامن في المنطقة ، ولا يستقر هذا الامن إلا بمشاركتها ، وتسعى الجمهورية الاسلامية الايرانية الى اقامة سلام عادل وشامل وجذري ، ومعاقبة المعتدي حتى لا يجرؤ احد من بعده على اعادة الاعتداء على جيرانه، كما نبهت السفارة الى كتابة مثل هذه المقالات لا تخدم مصلحة البلدين الجارين[٦٧] .

نتيجة الى التطورات التي حصلت بسبب الحرب العراقية – الايرانية ، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض بتاريخ ١٠ آذار ١٩٨٤ ، وقد بحث الاجتماع تطورات الحرب التي اخذت بالتوسع والخطر الذي يهدد السفن الاجنبية نتيجة هذه الحرب ، وكذلك حذر الاجتماع من مخاطر التدخل المباشر في المنطقة من قبل القوى العظمى بحجة حماية حرية الملاحة في مضيق هرمز المهمة لجميع دول المنطقة والعالم ، وبسبب ذلك صرح وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بتاريخ ١٢ آذار ١٩٨٤ لقناة ان بي سي (NBC) الامريكية " نحن نريد من جميع دول العالم ان تدرك بأن هذا المضيق مهم للجميع ، وان اهمية ذلك تتم من خلال كمية التجارة للدول الصناعية مع دول المنطقة ، وان تلك الدول لم تقم بأي اجراء لوجه الله بل انها تقوم بالتحرك من اجل مصالحها ولإرضاء مطامعها ولكي تحتفظ بالمناطق الاستراتيجية تحت نفوذها "[٦٨] .

وقد صرح الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية البحريني لصحيفة نيوزويك Newsweek الاسبوعية الامريكية بتاريخ ١٤ آذار ١٩٨٤ " ان الحرب العراقية – الايرانية ليست من مصلحة أحد ولا يوجد فيها غالب او مغلوب ، ونحن نريد توقف هذه الحرب ليس لمصلحتنا فقط ، ولكن ايران ترفض كل الاقتراحات ، ونحن نعتقد انه لا يحق لأي شخص

التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر ، ونحن ندعم سيادة ايران والعراق على اراضيهما المعترف بها في المجتمع الدولي ، ونعتقد ان اتفاقية عام ١٩٧٥ يمكن ان تكون نقطة ارتكاز لوقف هذه الحرب ، ولكن التهديد بغلق مضيق هرمز سوف يؤدي الى تدخل المعركة في اطار دولي وتعريض الامن العالمي للخطر ، وان مجلس التعاون الخليجي قد اعلن ولمرات عدة استعداده للوساطة لإيقاف هذه الحرب، وفيما لو استمرت الحرب فأن مجلس التعاون الخليجي وفي حال قامت ايران بغلق مضيق هرمز سيتخذ اجراءات عسكرية مشتركة من اجل الدفاع عن المنطقة"[٦٩] .

الذي يتضح من تصريح الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية البحريني فيه تأكيد على حرية الملاحة في مضيق هرمز وعدم السيطرة عليه من قبل الدول الاجنبية وإيران وفي حال تدخل الاخيرة فأن مجلس التعاون الخليجي سيتخذ موقفا مشتركا ضدها في اشارة منه الى استعمال السلاح بمشاركة دول المجلس في حال غلق مضيق هرمز من جانبها .

كذلك تم تشكيل لجنة من سبعة أعضاء من الجامعة العربية (وكان اثنين من اعضاء اللجنة المهمين هم السعودية والكويت) خلال اجتماع لوزراء خارجية دول الجامعة العربية والذي عقد في بغداد في ٢٠ آذار ١٩٨٤ والهدف من ذلك هو تشجيع دول العالم المختلفة على عدم شراء النفط الايراني، وعدم بيع الاسلحة الى إيران ، وتشديد اجراءاتها للضغط على طهران، كذلك دعت دول مجلس التعاون الخليجي العراق الى تخفيف هجماته ضد المواقع النفطية الإيرانية[٧٠] .

جاء رد الفعل البحريني على هذه التهديدات الإيرانية عن طريق زيارة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الى بريطانيا في ٢٣ نيسان ١٩٨٤ حيث نتج عنها حصول تعاون مشترك بين كل من البحرين وبريطانيا حول ضرورة التعاون في كافة المجالات وبشكل يبعد الاخطار المحيطة بالبحرين نتيجة التهديدات الإيرانية[٧١] ، وجاءت هذه الزيارة لتبرر قلق البحرين من الاخطار المشار اليها كما تبرر في المقابل تحرك بريطانيا في اتجاه الالتزام بالدعم على جميع المستويات انطلاقا من المصالح التجارية التي تربطها بالبحرين فضلا عن الروابط التاريخية التي تربطها منذ قرن ونصف[٧٢] .

كان رد الفعل الإيراني على حرب الموانئ والناقلات النفطية الإيرانية انه قام بالرد بالمثل فقد تم في ٧ أيار ١٩٨٤ ضرب ناقلة سعودية وناقلة كويتية واسمها (المناخ) بالقرب من البحرين يوم ١٣ و ١٤ أيار ١٩٨٤ وكانت هذه أول هجمات رئيسية على سفن تجارية أجنبية منذ بداية الحرب ، ثم تم اصابة ناقلة سعودية اخرى في يوم ١٦ أيار ١٩٨٤ فكان رد السعودية على ذلك بانها قامت بتحديد منطقة دفاع جوي خاصة بها وبدأت بدفع طائرات الأواكس AWACS الامريكية المتمركزة في الظهران[٧٣] ، كما ان رد فعل مجلس التعاون الخليجي على احداث حرب الناقلات وما آلت اليه الامور فقام بعدة تحركات منها تقديم شكوى الى مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة ضد إيران حيث صوت المجلس على القرار ٥٥٢ في الاول من حزيران ١٩٨٤ والذي دعا الى احترام حرية الملاحة في المياه الدولية وفقا للقانون الدولي ، وداعيا الى احترام السلامة الاقليمية للدول التي لم تكن جزءا من الصراع بين ايران والعراق ، كما رفض مجلس الأمن تجزئة الأمن في منطقة الخليج العربي[٧٤].

كما حذرت إيران دول الخليج العربي من أنها ستدمر منشآتها النفطية ردا على أي تصعيد عراقي لحرب الخليج أو اي تدخل عسكري أمريكي في المنطقة ، وذلك في الوقت الذي أعلنت في الكويت ان الولايات المتحدة الامريكية وافقت من حيث المبدأ على امدادها بصواريخ ستينغر Stinger المضادة للطائرات للتصدي لأي عدوان إيراني ، وفي ١ حزيران ١٩٨٤ صرح رئيس البرلمان الإيراني هاشمي رفسنجاني " أن دول الخليج هي دول هشة وضعيفة وتعتمد على موانئها ومنشآتها النفطية وانه يمكن لإيران تدميرها بحيث يصعب اصلاحها بسرعة اذا ما فكرت بدخول الحرب "[٧٥] ، كما أعلنت إيران الجزء الشمالي من منطقة الخليج العربي منطقة محظورة وقالت انه ينبغي على كافة السفن التي تعبر هذه المنطقة الحصول على اذن مسبق من السلطات الإيرانية وإلا فأنها ستكون عرضة للهجوم [٧٦] .

أراد هاشمي رفسنجاني ارسال رسالة واضحة وصريحة في نفس الوقت الى دول الخليج العربي ، ولم يبالغ في التعبير في كون تلك البلدان هشة وضعيفة وحذرها من دخول الحرب فعليا الى جانب العراق ، اي انه عرف تلك البلدان وعرف ايضا شريان الحياة لها وهو تدفق النفط الى الخارج .

استنكر مجلس التعاون الخليجي بشدة استمرار الاعتداءات على السفن التجارية في منطقة الخليج العربي رغم ادانة مجلس الأمن الدولي لهذه الاعتداءات ، واحتفظت دول الخليج بحقها في الدفاع عن مياهها الإقليمية وسلامة الملاحة في الممرات المائية[٧٧] .

كما اتهم وزير الخارجية البحريني في ٢٨ حزيران عام ١٩٨٤ الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة إيران بالسعي لتصعيد حرب الخليج والاستعداد للهجوم على دول أخرى في المنطقة ، كما دعا طهران الى اعادة النظر في مواقفها والتفكير بمصالحها التي توجب التعايش السلمي مع جيرانها المسلمين[٧٨]، وطالب الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة كلا من العراق وإيران بقبول مبدأ تحييد موانئ التصدير في الخليج العربي في الحرب الدائرة بينهما مثلما وافقا على تحييد الأهداف المدنية تلبية لنداء الأمين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دوكيلار ، وقال في ٤ تموز ١٩٨٤: "ان بلدان الخليج العربي لا تضمر للشعب الإيراني إلا الخير كما انها لا تريد ان تعرض مصالحها للخطر "[٧٩] ، ووصف إيران انها هي التي ترفض الوساطات السلمية لإنهاء الحرب[٨٠] .

وفي تصريح آخر لوزير خارجية البحرين بتاريخ ٥ تموز ١٩٨٤ " ان بلاده قد تلجأ الى قوات اردنية او عربية في اطار التعاون الدفاعي اذا لزم الامر "[٨١] ، وقد رفض العراق تواجد أي قوات اجنبية في الخليج العربي مهما كانت هويتها إذ تشكل خطرا على السلام العالمي ويضر بمصالح المنطقة ، وبهذا فقد رفضت دول مجلس التعاون الخليجي عرضا بريطانيا لوضع اسطولها في المحيط الهندي وبحر العرب تحت تصرفها[٨٢] ، هذا بالإضافة الى ان البحرين شاركت مع دول مجلس التعاون الخليجي في الاجتماعات السرية المنعقدة في الكويت بتاريخ ٧ تموز ١٩٨٤ التي تهدف التوصل الى أقصى قدر من التنسيق العسكري بين دول المجلس في حال تعرض أحداها الى عدوان من جانب إيران[٨٣] ، كما صرح السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالله يعقوب بشارة بأن اي هجوم على السفن الراسية في موانئ دول مجلس التعاون الخليجي سيعتبر اعلان حالة الحرب ضد هذه الدول[٨٤] .

ومن جانب إيران فقد حاولت تهدئة الموقف وعرضت اتفاقية مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحييد منطقة الخليج العربي وعدم تعرضها الى النيران الإيرانية ، ولكن دول مجلس التعاون الخليجي اشترطت على ان يكون العراق من ضمن هذه الدول الموقعة على الاتفاقية

المرجوة إلا ان العراق اعتبر هذه المحاولة هي عبارة عن مناورة فقط لكسب التأييد أو ظهور إيران كدولة باحثة عن السلام[٨٥] .

يظهر مما سبق من التهديد الإيراني بغلق مضيق هرمز بوجه الملاحة الدولية هو بسبب شعور إيران بالاختناق بسبب الضربات الجوية العراقية والحصار المفروض على جزيرة خرج[٨٦] الميناء المهم للصادرات النفطية الإيرانية[٨٧] ، ومن ناحية أخرى فقد صرح مدير مشروع الحوض الجاف[٨٨] لبناء واصلاح السفن في البحرين السيد احمد العوضي بأن الحوض تأثر الى حد كبير بالحرب العراقية – الايرانية ، هذا بالإضافة الى انخفاض الطلب على النفط كان له تأثير أكبر على الحوض ، مما أدى الى ذهاب السفن الى حوض دبي الذي يمتاز بموقعه بعيدا عن نزاع الحرب[٨٩] .

وخلال فترة الحرب الممتدة ١٩٨٤ – ١٩٨٦ كانت البحرين تمر بحالة اقتصادية صعبة وذلك حسب الوثيقة الصادرة من شركة نفط البحرين (بابكو) حيث أعلنت في النشرة الشهرية لشهر نيسان لسنة ١٩٨٥ ان نشاطات مصفى البحرين سنة ١٩٨٤ بتكرير ٧٤ مليون برميل نفط في حين ان ٤٨ مليون برميل من اصل ٧٤ مليون يأتي من السعودية بينما حصة البحرين هي ١٥ مليون برميل والباقي من مناطق مختلفة ، كما ان مصفاة النفط في البحرين لم تعمل بكامل طاقتها وذلك بسبب قلة الطلب على النفط بسبب الحرب العراقية – الايرانية ونزوح الدول عن شراء نفط الخليج لأسباب أمنية[٩٠].

كما عقد في بغداد بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٨٥ المؤتمر الاسلامي الشعبي ، وشاركت البحرين بوفد رأسه الشيخ يوسف الصديقي رئيس المحكمة الشرعية للسُنة[٩١] في وزارة العدل البحرينية ، وبعد عودته من بغداد بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٨٥ اعلن في حديث صحفي : " ان انعقاد هذا المؤتمر يعتبر بحق نموذج اسلامي كبير ، حيث ان المؤتمر دعم كل جهد لإيقاف الحرب بين البلدين الجارين والمسلمين ، وان اهم ما صدر في المؤتمر هو الفتاوى التي تندد بالطرف الذي يسعى الى استمرار الحرب ، وافشال كل محاولات البحث عن السلام "[٩٢] وأصدر المؤتمر قرارا اعتبر انه بموجب ذلك ان حكام ايران طغاة وظلمة ومفسدين في الارض ومحاربين لله ورسوله والمؤمنين ، وإن المسؤولية الدينية والتاريخية والاخلاقية في ازهاق الارواح وسفك الدماء وضياع الاموال يتحمله هؤلاء الحكام ، وقد أوضح ان إيران رفضت استقبال وفد من

المؤتمر ، وبناءً على هذا فقد قرر المشتركين وبعد رفض ايران لقرارات المؤتمر ، فإن ذلك يستوجب تحريم اي علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية معها ، وأيد كل علماء الدين الحاضرين في المؤتمر هذه القرارات ، وفي نهاية المؤتمر تم اعلان يوم ٢٥ نيسان من كل عام يوما للتضامن مع العراق ، وفي هذا اليوم يعلن العالم الاسلامي دعمه وتضامنه ومساندته للعراق ، وسيفضح النظام الايراني وعلاقاته مع اعداء الاسلام والمسلمين[٩٣].

عدت القرارات التي اتخذت في المؤتمر دينية واقتصادية في الوقت نفسه ، حيث أعتبر المؤتمر قادة إيران كفرة ، وكانت هذه المرة الاولى التي يتم فيها التطرق الى التعبير الديني والاقتصادي في نفس الوقت، فقد حرمت اقامة اي علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع ايران، فخلق ذلك عزلة من نوع جديد ارادت دول الخليج العربي تطويق ايران به .

ومن جانب آخر ارسلت وزارة الخارجية في الجمهورية الاسلامية الايرانية مذكرة رقم ١٧٨ بتاريخ ٨ أيار ١٩٨٥ الى وزارة الخارجية البحرينية احتجت فيها على نشر وكتابة الاخبار والتقارير في الصحف البحرينية ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية ، واوعزت الوزارة الى القائم بالأعمال في السفارة الايرانية في البحرين السيد عباس شكوهي بمتابعة كل ما يكتب في الصحف البحرينية ، وبدورها رفعت وزارة الخارجية البحرينية مذكرة نبهت فيها الحكومة البحرينية،انه اذا استمر هذا الامر فأنه سوف يؤدي الى رد فعل ايراني من خلال وسائل الاعلام الايرانية ، وان حكومة البلدين لا ترغبان ان تصل الامور الى هذا المستوى وقد طلبت عدم كتابة مثل هذه الاخبار والتقارير مرة أخرى[٩٤] .

كما تم رفع مذكرة أخرى برقم ٢٠٢ بتاريخ ١٢ أيار ١٩٨٥ من وزارة الخارجية الايرانية الى وزارة الخارجية البحرينية عن طريق السفارة الايرانية في البحرين فيما يتعلق بالموضوعات الكاذبة ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية والتي تنشرها الصحافة البحرينية ، واكدت المذكرة ان هذا يخالف سلوك العلاقات الثنائية بين البلدين المسلمين والجارين ، وطالبت بعدم تكرار مثل هذا النوع من الكتابات[٩٥] .

يعد هذا الاجراء من قبل السفارة الإيرانية في البحرين جزءا من السياسة التوسعية الإيرانية، وعدها البحرين جزءا منها ولا يصح لها حتى الكتابة في الصحف ضدها ، وتدخلا سافرا في حرية الصحافة لبلد آخر ، ومحاولة الهيمنة على الصحافة البحرينية .

صرح السيد علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الايراني (١٩٨١ – ١٩٩٧) بتاريخ ٤ حزيران عام ١٩٨٥ لمجلة العلم التي تصدر في لندن " أن محور سياسة ايران الخارجية وعلاقاتها مع الدول الاخرى تقوم بصفة رئيسية على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة ومناهضة السياسات التوسعية والهيمنة فضلا عن إقامة علاقات ترتكز على الاحترام والحقوق المتساوية "[٩٦] وقال ولايتي : " ان ايران ترحب بالرغبة التي اعربت عنها عدد من الدول العربية في الخليج مؤخرا لإقامة علاقات طيبة مع إيران"[٩٧] ، وكان وفد ايراني برئاسة الدكتور علي شمس اردكاني[٩٨] مستشار وزير الخارجية الإيراني ، قد بدأ جولة بتاريخ ١ حزيران ١٩٨٥ لدول منطقة الخليج العربي ، حيث زار كلا من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والسعودية، وقام اردكاني بتسليم وزراء الخارجية في الاقطار التي زارها ، رسائل وزير خارجية ايران (علي اكبر ولايتي) وصرح ان بلاده ترفض سياسة الارهاب ، وكان الهدف من هذه الجولة هو التشاور والتباحث في المسائل التي تهم دول المنطقة باعتبار ان إيران دولة مطلة على الخليج ، ووصفت رسائل وزير خارجية ايران بأنها تتعلق بتطورات الوضع في المنطقة ووجهات النظر الإيرانية تجاه هذه التطورات[٩٩] .

حاول علي شمس اردكاني اعطاء صورة جديدة لإيران في المنطقة باعتبار ان من ايران ودول الخليج العربي مطلة جميعها على الخليج العربي، اي ان لها ارضية مشتركة في المنطقة.

كما صرحت مصادر دبلوماسية غربية في لندن أن التقارير الواردة من طهران تفيد بأن القيادة الإيرانية ترسم سياسة جديدة باتجاه دول الخليج العربي تقضي بتكثيف الجهود من أجل تحييد هذه الدول في الحرب مع العراق ، واذا فشلت في ذلك فأنها سوف تعتمد على توسيع نطاق الحرب لتشمل بعض هذه الدول[١٠٠] .

يبدوا ان ايران قد انهكتها الحرب اقتصاديا وعسكريا ، ومحاولة منها في اضعاف العراق الذي تمده هذه الدول الخليجية بالمساعدات لاستمراره بالوقوف بوجه المد الايراني ، واذا فشلت هذه الجهود فأنها سوف تلجأ الى توسيع نطاق الحرب الى هذه الدول اشارة منها كتهديد لها لوقف مساعداتها الى العراق .

كما نفت البحرين نبأ ايرانيا مفاده أن ايران عرضت المساعدة على البحرين بالحماية من الاخطار الخارجية ، وجاء هذا الخبر على أساس الرسالة التي بعثها الرئيس الإيراني علي

خامنئي[١٠١] الى أمير ملك البحرين الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٨٥ بينما اقتصرت الرسالة على العلاقات بين البلدين[١٠٢] .

وردا على رسالة الرئيس الايراني علي خامنئي أرسل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين رسالة جوابية بتاريخ ١٦ تموز ١٩٨٥ ، اعرب خلالها عن فائق تقديره واحترامه للجهود المبذولة من قبل الجمهورية الاسلامية الايرانية لاستقرار وامن المنطقة ، واعرب الشيخ عيسى عن اهتمامه الكبير ومتابعته المستمرة فيما يتعلق بالحرب العراقية – الايرانية ، وذلك لما لها من تأثير بالغ وخطير لا على الدولتين المسلمتين الشقيقتين فحسب ، بل على الامة الاسلامية جمعاء ، وعليه فأننا سنبذل كل مساعينا وطاقاتنا للعمل لإنهاء هذه الحرب المأساوية لمل لها من اضرار مدمرة على الشعبين المسلمين الايراني والعراقي ، كما ان استمرارها يعد وبالا على الجميع[١٠٣] .

ومن جانب آخر عقد مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢ أيلول ١٩٨٥ الاجتماع الثالث عشر لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في الرياض وناقش عددا من القضايا المهمة والحساسة ومنها استمرار الحرب العراقية – الايرانية التي دخلت عامها السادس ، ورفض ايران كل محاولات الوساطة لإنهاء هذه الحرب ، كما اعربت دول المجلس عن استمرارها في جهودها ومحاولاتها الرامية لإيقاف الحرب المدمرة التي تؤدي الى ضياع امكانات البلدين ، كما ان استمرار الحرب يؤدي الى تدخل القوى الكبرى الاجنبية في المنطقة ، وإن دول المجلس وبحكم موقعها وصلتها المباشرة وصلتها المباشرة مع الحرب وعلاقاتها مع البلدين المتحاربين أكثر من الآخرين ، فمن اللائق ان تقوم بدورها ومساعيها لوضع نهاية لهذه الحرب[١٠٤] .

كما احتجت صحيفة اخبار الخليج البحرينية في عددها المرقم ٢٩٣٨ بتاريخ ٩ أيلول ١٩٨٥ وعددها المرقم ٢٩٤١ بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٨٥ على تصرفات الجمهورية الاسلامية الايرانية فيما يتعلق بإيقاف وتفتيش السفن بالقوة بحجة ان هذه السفن تحمل اسلحة الى العراق، كما وصفت الصحيفة هذه التصرفات بانها تعتبر قرصنة بحرية وهي محرمة في القانون الدولي، كما ان هذه السفن تابعة الى دول ليس لها ارتباط بالحرب ، وانما تبحر لغرض التجارة وليس لها اي دور عسكري ، كما ان الاستمرار في تصرف ايران هذا قد يؤدي الى فتح الابواب لتدخل الدول العظمى في المنطقة وهي التي تنتظر الفرصة لذلك ، كما وصفت الصحيفة هذه

التصرفات بانها اعتداء على كل الاعراف الدولية ونبذ حسن الجوار ، ويجب على ايران حصر نشاطاتها الحربية في جبهات القتال فقط وان لا تتعدى على حرية الملاحة الدولية[١٠٥] .

صرح الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الايراني بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٨٥ في صلاة الجمعة " أن ايران لديها ثلاثة ملايين جندي يتدربون حاليا وهم على اهبة الاستعداد، وفي حال حدوث خلل في تصدير النفط الايراني فأن الحرب سوف تتسع وتشمل كل المنطقة، كما هدد بإغلاق مضيق هرمز بوجه كل السفن الدولية "[١٠٦] ، وقد ردت صحيفة الاضواء البحرينية في عددها ١٠٢٣ بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٨٥ على هذه التصريحات ان ايران تعرض دول المنطقة الى الاخطار ومحاولة جرها للدخول في هذه الحرب ، وان هذه التصريحات تدل على ان ايران تتعرض لوضع اقتصادي سيء وصعوبة تصدير النفط الايراني بسبب الضربات العراقية، وان هذا التهديد يقصد به الدول العربية في الخليج العربي، وان هذه التصريحات الايرانية على العكس من تصريحاتها السابقة التي تدعي انها تريد العيش بسلام مع جيرانها العرب[١٠٧] .

يتضح من تصريح رفسنجاني انه سيضرب كل منطقة الخليج العربي بتحشيده ثلاثة ملايين جندي حال عدم السماح بتصدير النفط الايراني ، الامر الذي يؤدي اخيرا بإيران الى غلق مضيق هرمز امام السفن جميعها ، وهذا معناه موت دول المنطقة المعتمدة على النفط بشكل اساسي .

وردا على تصريحات رفسنجاني دعا أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٨٥ دول العالم الى " بذل المزيد من الجهود لإقناع إيران بإنهاء هذا النزاع المدمر والحرب المهلكة مع العراق "[١٠٨] ، وقال الشيخ عيسى : " ان حرب الخليج المستمر خمس سنوات مصدر قلق للبحرين ودول المنطقة الاخرى وانها اعاقت تقدمها الاقتصادي ، ويجب علينا ان نسعى جاهدين لإنهاء هذه الحرب التي لا تخدم العراق ولا ايران ولا دول المنطقة الاخرى "[١٠٩] .

ومن مساعي الجمهورية الاسلامية الايرانية للتقرب من دول الخليج العربي هي زيارة المبعوث الإيراني وكيل وزارة الخارجية علي محمد بشارتي[١١٠] الى دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٨٥ لبحث آخر التطورات في المنطقة ومجالات دعم

وتوسيع العلاقات الثنائية[١١١]. من جهة أخرى اتهم الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٨٥ إيران بتصعيد الحرب عن طريق احتجاز السفن التابعة لدول غير معنية بالنزاع وتفتيشها[١١٢]، كما أكد اجتماع لدول مجلس التعاون الخليجي استعدادهم للدفاع عن اي دولة من دول المجلس تتعرض للخطر بموجب الاتفاق العسكري والقوات المشتركة (درع الجزيرة) حيث بدأت تتجمع في منطقة حفر الباطن في السعودية وذلك بسبب الخوف من اتساع رقعة الخطر من الحرب العراقية – الايرانية وما شهدته من اعتداءات على الناقلات الكويتية والسعودية[١١٣] .

دعا مجلس التعاون الخليجي العراق الى تخفيف هجماته ضد المصالح الإيرانية وخاصة في جزيرة خرج حتى شهر آب عام ١٩٨٥[١١٤] وذلك لخوف السعودية من ردة الفعل الايرانية ضد الملاحة في الخليج العربي ، كذلك بدأ مجلس التعاون الخليجي يظهر سهولة أكثر تجاه ايران وجاء ذلك خلال اجتماع قادة مجلس التعاون الخليجي في مسقط في تشرين الثاني ١٩٨٥ حيث امتنع المجلس عن تأييد العراق المطلق في الحرب وطالب بشكل حيادي الطرفين المتحاربين بوضع نهاية للحرب[١١٥] .

ويبدوا للباحث ان التغير في موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق هو بسبب حرب المدن وقصف العراق المواقع المدنية الايرانية اكثر من ايران .

وخلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٦ شهدت جبهات القتال ركودا وتوازنا عسكريا[١١٦]، وكانت فترة تضارب سعودي – ايراني متبادل بعد توتر حاد في العلاقات بين البلدين بسبب اسقاط طائرة ايرانية فوق المجال السعودي في صيف ١٩٨٤ ، فقامت ايران بتلطيف العلاقات مع السعودية من خلال التزام الحجاج الايرانيين بالهدوء خلال موسمي الحج ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وتراجعت الهجمات الدعائية ضد المملكة العربية السعودية تبعها تبادل للزيارات على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين في أيار ١٩٨٥[١١٧] .

طلب رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٨٥ من القوى العظمى ببذل مساعيها من اجل وقف الحرب العراقية – الايرانية ، وقال " انه بدون الرغبة الجدية والاكيدة لهذه الحكومات في حل مسألة الحرب فان الحرب سوف تستمر "[١١٨] .

ومن ناحية العلاقات الدبلوماسية فقد أرسل وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي برقية تهنئة بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٨٥ الى نظيره البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بمناسبة العيد الوطني لدولة البحرين ، وجاء ارسال هذه البرقية عن طريق سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في البحرين التي اعربت عن فائق تقديرها واحترامها لوزارة الخارجية البحرينية[١١٩] .

رغم احداث الحرب استمرت العلاقات ما بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والبحرين ، حيث قامت الجمهورية الاسلامية الايرانية بتاريخ ٢ شباط ١٩٨٦ وتلبية لدعوة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية في دولة البحرين بترشيح كل من السيد ناصر كيواني من منظمة البيئة والسيد منوجهر الفت من وزارة النفط وذلك للاشتراك في الندوة الاقليمية السنوية حول حالات التلوث البحري الطارئة الذي سيعقد في المنامة للمدة من ١٦ – ١٨ شباط ١٩٨٦ ، وطلبت السفارة الإيرانية في البحرين من الجهات المختصة الاسراع بإصدار تأشيرتي دخول للشخصين المذكورين[١٢٠] .

تغيرت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي ازاء الحرب العراقية – الايرانية بعد عام ١٩٨٦ وذلك بسبب احتلال ايران لمدينة الفاو العراقية ، حيث وقع الهجوم في ٩ شباط ١٩٨٦ على مدينة الفاو وعلى جزر ام الرصاص وعلى بساتين النخيل الممتدة على طول شط العرب ، وقد جندت ايران لهذا الهجوم ٤ فرق أي ٣٠ الف رجل استطاعوا ومنذ اليوم الاول وبدون صعوبة كبيرة ان يحتلوا المنطقة وهذا بسبب ان الطيران العراقي المعتمد عليه لم يستطع العمل بسبب هطول الامطار ، ان هذا النجاح الايراني قد زاد من قلق بلدان الخليج العربي وخاصة الكويت المهددة من قبل إيران بالاستيلاء على جزيرة بوبيان فتواجد وحدات عسكرية وقوات بحرية ايرانية بالقرب من الفاو ، والحادث الذي وقع بين طائرة مروحية ايرانية وزورق حرس سواحل كويتي في المياه الاقليمية الكويتية بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦ كان بمثابة مؤشر لتوسع الحرب لتشمل دول الخليج العربي[١٢١].

لقد كانت مخاوف البحرين والكويت والسعودية من محاولة تقدم الإيرانيين نحو البصرة بعد احتلال مدينة الفاو ومن ثم محاولة الإطاحة بصدام حسين في نهاية المطاف ، ثم الانطلاق من

هناك لشن حملات عسكرية و دينية في عموم المنطقة، وهذا سيهدد بالطبع المشايخ الحاكمة في الخليج العربي، ويجعل الثروة النفطية للمنطقة تحت نفوذ الايرانيين ان لم يكن هيمنتهم(١٢٢).

كما بعث الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين بتاريخ ١٧ شباط ١٩٨٦ رسالة الى الرئيس العراقي صدام حسين ، شجب فيها الهجوم الإيراني على مدينة الفاو ، وشدد على مساعدة بلاده لبغداد كما اعتبر الهجوم تصعيدا خطيرا للحرب من جانب ايران ونكسة للجهود المبذولة لإنهائها(١٢٣) .

كما هاجمت ايران دول مجلس التعاون الخليجي واتهمته بوقوفه بجانب العراق حيث أدان مجلس التعاون الخليجي ايران بسبب هجومها على الاراضي العراقية ، كما اعلن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي أنهم سيقفون ويدافعون عن اية دولة من دول المجلس اذا ما تعرضت للتهديد ، وردت إيران على هذا التصريح انه لا توجد قوة في المنطقة تستطيع مواجهة ايران(١٢٤).

كما عقد دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا في الرياض في الاول من آذار ١٩٨٦ أستمر ثلاثة ايام وضم لأول مرة السفراء العرب لمشاركتهم واطلاعهم على ما آلت أليه الحرب العراقية – الايرانية والتطورات الاخيرة وقد صدر بيان شديد اللهجة وفيه مطالب منها سحب ايران قواتها من الاراضي العراقية فورا والامتثال لقرارات الامم المتحدة لإيجاد حل سلمي للحرب(١٢٥).

وقد اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي التهديد الإيراني يشمل دولها الست دون استثناء مما يجعل من قضية التعايش مع النظام الحاكم في إيران مسألة مشكوك فيها ، واعتبرت احتلال ايران لجزيرة الفاو تطورا خطيرا في الحرب وهذا الخطر يشمل كل أقطار الخليج العربي(١٢٦). واعتبرت البحرين التصعيد الإيراني الأخير ضد العراق هو في الحقيقة جزء من مخطط سياسي عسكري إيراني أعد منذ سنوات عديدة يهدف للوصول الى الطرف الآخر من الخليج العربي، جاء ذلك على لسان وكيل وزارة الاعلام البحريني الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة في ٤ آذار ١٩٨٦(١٢٧)، وردا على وقوف دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق هاجم الرئيس الإيراني علي خامنئي بتاريخ ٧ آذار ١٩٨٦ أقطار الخليج العربي ووصف خامنئي هذه الدول بأنها (من اصحاب التعصب القومي)(١٢٨) .

هذا بالإضافة الى الجهود الدفاعية التي قام بها وخاصة التنسيق الدفاعي والامني حيث تمركزت قوات درع الجزيرة بالقرب من الكويت خوفا من احتلال ايران او تعرضها لدولة الكويت كما ايدت دول المجلس تأييدها للعراق وبجهوده الداعية للسلام من خلال موافقته على قرارات مجلس الامن[١٢٩] .

كما اتهمت ايران وكرد فعل على هذه التصريحات ان مجلس التعاون الخليجي كان دائما يبحث عن مصالحه الخاصة دون السعي وبشكل جدي لإيجاد نهاية واقعية وعادلة لهذه الحرب التي بانتهائها يعم السلام والاستقرار في المنطقة[١٣٠] .

وقد بررت ايران احتلالها لمدينة الفاو على لسان وزير خارجيتها علي اكبر ولايتي بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٨٦ حيث قال : " سبق لنا وأعلنا مرات عديدة ان عملياتنا لا تستهدف على اية حال احتلال اراضي عراقية ولكن ايران تجد نفسها مضطرة لتحييد العدوان العراقي وكما هو معلوم ، فأن النظام العراقي المعتدي قد نصب صواريخ في مدينة الفاو ، وانه كان من هذا المكان يهاجم السفن وآبار نفط الخليج الفارسي(العربي) وكذلك ناقلات النفط ، ان القوات المسلحة لجمهورية ايران الاسلامية قد قرروا سحق جميع الامكانات العسكرية العراقية المستخدمة ضد جمهورية ايران الاسلامية حيثما وجدت "[١٣١] ، واضاف " وعلينا هنا ان نعلن مرة اخرى ان مواقفنا تجاه العراق مختلفة عن مواقفنا ازاء بلدان المنطقة الاخرى . لقد حددنا على الدوام ونحدد ذلك مرة أخرى بأننا نروم اقامة علاقات ودية وصريحة مع بلدان المنطقة ، وكلما اقتربوا من جمهورية ايران الاسلامية بإخلاص وارادة حسنة ، استقبلتهم ايران بصداقة . ان جمهورية ايران الاسلامية باتباعها هذه السياسة لا تنزع الى السماح بأن يكون أمن واستقرار اي بلد في المنطقة مهددا برغبة التوسع للآخرين . وجمهورية ايران الاسلامية مقتنعة بأن وجود النظام الحاكم حاليا في العراق هو عقبة في طريق تحقيق هذا المبدأ ، ولهذا فنحن ننتظر من البلدان الاسلامية والشقيقة في منطقة "الخليج الفارسي" العربي لمصلحتها الخاصة ومن مصلحة استقرار المنطقة ، ان تتعاون معنا لإزالة هذه العقبة "[١٣٢] .

اراد وزير الخارجية الايراني ان يوجه رسالة الى دول الخليج العربي من ان الجمهورية الاسلامية الايرانية لا تهدد أمن دول الخليج العربي ولا نية لها مطلقا باحتلال أي دولة منها بل ان حربها مع العراق فقط رغم وقوف دول الخليج العربي الى جانبه ، بل ان الجمهورية الاسلامية الايرانية رغم ذلك تطمح بإقامة علاقات جيدة مع دول الخليج العربي .

وقال الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٨٦ "انه ينبغي وقف الحرب العراقية – الايرانية في اسرع وقت ممكن ، وان البحرين وباقي دول المجلس تبذل اقصى جهدها لوقف هذه الحرب المدمرة ، واشار الى مساندة بلاده الى كل الجهود والمبادرات في هذا المجال لحقن الدماء ، ودعا الاطراف المتحاربة ان تبذل جهودها دون تصعيد الحرب التي تهدد امن وسلام منطقة الخليج" ، ويبدوا ان انعكاسات الحرب قد أثرت على الوضع الاقتصادي على البحرين حيث اعرب الشيخ عيسى ان بلاده تعمل باستمرار على تنويع مصادر الدخل، بالإضافة الى ترتيب الاولويات حسب الاحتياجات المحلية الملحة ، وان البحرين تعمل مع دول مجلس التعاون لوضع سياسة مشتركة لمواجهة الضائقة الاقتصادية التي تمر بها بسبب الحرب(١٣٣) .

وأعرب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في حديث صحفي لصحيفة الانباء الكويتية بتاريخ ١٧ من أيار ١٩٨٦ عن أمله في أن تحقيق مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي مزيدا من التقدم بما يخدم أهداف هذه المنطقة في الرخاء والنماء ، وقال ان التنسيق العسكري بين دول المجلس يتطور باستمرار الى الافضل وانه قطع اشواطا كبيرة في مجال التعاون والتكامل ، وقال ان القوة الدفاعية لأي دولة من دول مجلس التعاون هو قوة لباقي الدول الاعضاء وأي تطور لها هو تطور للجميع(١٣٤) .

كما شاركت البحرين في الاجتماع الذي عقد في مدينة الطائف للمدة ٢٨ – ٣٠ حزيران ١٩٨٦ لوزراء خارجية دول مجلس التعاون ، وقد أصدر البيان الختامي في نهاية الاجتماع الى القيام بتحرك نشط لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية(١٣٥) .

وفي تصريح صحفي لوزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لصحيفة الشرق الاوسط والذي نشرته صحيفة اخبار الخليج بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٦ قال: "ان الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مدينة ابها

السعودية سيكون نقطة تحول في مسيرة التعاون السياسي والعسكري المشترك ، وانه تم التنسيق بين هذه الدول بخصوص ما تمر بها منطقة الخليج العربي في مرحلة حساسة ودقيقة ناتجة من الحرب بين العراق وايران، وان تقوية الجانب الدفاعي لمجلس التعاون الخليجي يكون عامل مساعد لجهة ارساء السلام في المنطقة ، وفي نفس الوقت نسعى وعن طريق النشاط السياسي وضع نهاية لهذه الحرب ، وان موقفنا واضح تجاه أبعاد التدخل الخارجي في المنطقة "[١٣٦] .

ومن جانب آخر بدأت المشاورات في مجلس الامن الدولي من قبل الاعضاء الدائمين فيه حول اتخاذ قرار لوقف اطلاق النار بين العراق وايران في كانون الثاني ١٩٨٧ ، وقد تم الموافقة على القرار من قبل الاعضاء الخمسة الدائمون في ٢١ حزيران ١٩٨٧ ، ثم صدر قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ بإجماع اعضاء مجلس الامن في ٢٠ تموز ١٩٨٧ ، ولم ترفض ايران القرار ، وانما عرضت ان تقوم بوقف اطلاق النار اذا تشكلت لجنة دولية لتقرير من الذي بدأ الحرب وفقا للفقرة السادسة من القرار ، رفض العراق هذا العرض الايراني ، وأصر ان يطبق القرار فقرة بعد أخرى[١٣٧] .

وبسبب التخوف البحريني من توسع رقعة الحرب والذي قد يكون له تأثير مباشر على البحرين، دعت المنامة وبقوة الى تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ الذي دعا الى وقف اطلاق النار ، وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ١٩٨٧ ، ذهب وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة الى حد الدعوة الى فرض عقوبات ضد ايران اذا لم تمتثل طهران الى هذا القرار[١٣٨] .

وفي تصريح لقائد الحرس الثوري الايراني محسن رضائي[١٣٩] في تشرين الاول عام ١٩٨٧ " ان البحرين محتل من قبل الولايات المتحدة الامريكية الذي جعل الجزيرة او الدولة لعبة بيدهم لشن الهجمات على الايرانيين "[١٤٠] ، كما أعلنت اذاعة طهران في نفس الشهر تهديدا شديدا تجاه البحرين حيث قالت: "ان أنظمة مثل البحرين صغيرة جدا بحيث لا تزال متفائلة بشأن أمنها المستقبلي تحت دعم الولايات المتحدة الامريكية ومساعدة أعداء الاسلام"[١٤١].

يتضح من تصريح قائد الحرس الثوري الايراني محسن رضائي ان البحرين ليس لها استقلال ذاتي يستطيع التحكم بالسلطة واصدار الاوامر السياسية من دون الرجوع الى الولايات

المتحدة الامريكية التي تسيطر على البحرين وعدها هي الآمر والناهي في صنع القرار السياسي البحريني .

وفي تصريح صحفي للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حول مسيرة التعاون والحرب العراقية – الايرانية نشر في صحيفة الشرق الاوسط في لندن بتاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٨٦ حيث قال: "اننا جميعا حريصون على حماية أمن المنطقة من اي تأثيرات خارجية أو اي انعكاسات أخرى تمس سلامتها او استقرارها والتنسيق الدفاعي والامني بين دول المجلس كفيل بتحقيق هذا الهدف ، ونأمل ان تتوقف تلك الحرب المدمرة بين البلدين قريبا بأذن الله ، حتى تتمكن كل منهما من الاستفادة من الطاقات المادية والبشرية المهدورة في تلك الحرب وتوجيهها الى البناء والتعمير والتنمية في اطار من السلام والاحترام المتبادل"[١٤٢] .

وبسبب تطورات حرب الناقلات والضرر الذي لحق بالناقلات الكويتية[١٤٣] فقد طلبت الكويت رسميا في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٧ من الولايات المتحدة الامريكية ان تقوم القوات البحرية الامريكية بحماية ناقلات النفط التابعة لها وذلك بأن ترفع عليها العلم الامريكي[١٤٤] .

واعتبارا من عام ١٩٨٧ اتخذت البحرين موقفا متزايدا ضد ايران بعد ان اتخذت موقفا داعما للعراق لعدة سنوات ، وأصبحت البحرين أكثر و أكثر مع السعودية والكويت ، وفي حزيران أيدت البحرين بيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي وجه انتقادات شديدة الى ايران بسبب أعمالها المناهضة للكويت اي ضرب السفن الكويتية[١٤٥] .

ومن المخاوف البحرينية حول تصعيد الحرب من الجانب الايراني وخاصة في مياه الخليج العربي والخوف من ضرب الناقلات النفطية البحرينية ، فقد قامت البحرين في ١٩ كانون الاول ١٩٨٧ بشراء سبعين صاروخ نوع ستينغر Stinger بالإضافة الى ١٦ بطارية لإطلاقها من الولايات المتحدة الامريكية الى سلاح الجو البحريني[١٤٦] .

وجاء تصريح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٨٧ حول الحرب العراقية – الايرانية ان جهود البحرين جارية لمحاولة إيقاف هذه الحرب وفق المتغيرات الجديدة لأننا مسؤولون ككل لحماية أمن المنطقة من أي تأثيرات خارجية أو اي انعكاسات تمس

سلامتها واستقرارها ، وأشار الى ان التنسيق الدفاعي والامني بين دول المجلس كفيل بتحقيق هذا الهدف ، وأن قوة مجلس التعاون للدفاع عن المنطقة وليست قوة للعدوان على أي بلد[١٤٧] .

كما دعا مجلس التعاون الخليجي بعد انهاء اجتماعه في الرياض في ٢٧ كانون الاول عام ١٩٨٧ انهاء الحرب وقبول ايران بقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الداعي لوقف الحرب بين الطرفين ، كما دعا ايران بالكف عن المماطلة في قبول هذا القرار ، كما دعا ايران الى سياسة الاحترام المتبادل بينها وبين دول منطقة الخليج العربي[١٤٨].

شهد مجلس الامن الدولي تحركا واسعا للإسراع بوضع القرار ٥٩٨ موضع التطبيق بما في ذلك فرض عقوبات على الطرف الرافض للالتزام بنصوص القرار ، كما اتهم المجلس إيران بعدم التجاوب بصورة واضحة مع هذا القرار ، وربما يؤدي ذلك الى فرض العقوبات عليها لإرغامها على قبول القرار[١٤٩] ، كما دعا مجلس التعاون الخليجي إيران الى التخلي عن شروطها لوقف الحرب أو يمكن النظر في شروطها بعد وقف الحرب وإلا فأن الاوضاع في الخليج سوف تؤدي الى خسارة الجميع اذا ما استمرت الحرب[١٥٠] .

كما صعد العراق من هجماته على المدن الإيرانية بصواريخ سكود Scud المعدلة بين أيلول ١٩٨٧ وشباط ١٩٨٨ حتى شمل القصف ٣٧ مدينة إيرانية ، ثم واصل العراق هجماته واستطاع إعادة شبه جزيرة الفاو في هجوم قوي في ١٨ نيسان ١٩٨٨[١٥١] .

وقد اعلنت إيران في بداية شهر كانون الثاني ١٩٨٨ على لسان وزير خارجيتها علي أكبر ولايتي استعداد حكومته على اجراء مفاوضات ومباحثات مع مجلس التعاون الخليجي ، كما رحبت ايران بوفد عن هذا المجلس وفقا لقرارات القمة الثالثة الأخيرة المنعقدة في الرياض ، وقد اعتبرت هذه الخطوة الايرانية ايجابية على طريق المساعي السياسية والدبلوماسية لوقف الحرب في الخليج العربي[١٥٢] .

وفي تصريح للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بتاريخ ١٩ أيار ١٩٨٨ أنه من المؤسف استمرار الحرب العراقية – الإيرانية التي استنزفت طاقات وإمكانات كان ينبغي توجهها الى ما فيه خير ومصلحة شعبي البلدين ، وأكد الشيخ عيسى على أهمية الموقع المتميز لمنطقة الخليج وثقلها الاقتصادي والسياسي الدولي ، وأن التواجد العسكري الدولي في

منطقة الخليج هو لحماية الممرات التي تضررت من تصاعد العمليات العسكرية الموجهة ضد السفن التجارية ، وان هذه الممرات لا تهدأ إلا بانتهاء الحرب ، وان تواجد هذه القوات حالة مؤقتة تزول بزوال الخطر[١٥٣] .

لقد كان رد الفعل البحريني على إنهاء الحرب قويا وواضحا خلال تصريح أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٨٨ حيث انه وصف: " مستقبل الاوضاع ذا الاهمية الكبرى انها قد عبرت المنعطف الخطير الذي طال لمدة ثمان سنوات حيث عبرته بسلام ونتطلع الان الى ترسيخ الامن والاستقرار بعد ان زالت اسباب التوتر الذاتية والتي حاول البعض كثيرا العزف على اوتارها بغية الحاق المنطقة بالحرب " ، كما اشاد بقمة مجلس التعاون الخليجي التي ستعقد في البحرين في كانون الاول عام ١٩٨٨[١٥٤] .

لقد أتسم موقف البحرين في عام ١٩٨٨ أكثر وضوحا حيث كان مضادا لإيران ومؤيدا للعراق ، فمن ناحية دعمت جهود الأمارات العربية المتحدة مع إيران لوقف الحرب مع العراق ، ومن ناحية أخرى نددت البحرين بالحكومة الإيرانية لهجومها على حقل النفط الاماراتي وتورطها في اختطاف طائرة كويتية في نيسان ١٩٨٨ ، وعلاوة على ذلك الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان الى العراق في الشهر نفسه ، ووزير الدفاع البحريني الشيخ خليفة بن حمد الى مدينتي الفاو والشلامجة في ٢٠ حزيران ١٩٨٨ بعد تحريرهما من الاحتلال الايراني ، وهذا يدل على موقف واضح تجاه العراق[١٥٥].

وفي تصريح آخر لأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ف ٥ آب ١٩٨٨ قال : " عندما بدأت إيران توافق على وقف اطلاق النار كانت فرحته كبيرة بوقف هذه الحرب المدمرة ، وأن سياسة البحرين الخارجية أتت بعد هذا الجهد الطويل في ظل الاجواء العالمية السائدة ،

أجواء التعايش والمؤشرات المستجدة ، وان علاقات البحرين مع دول المجلس او مع دول العالم الأخرى اصبحت متقدمة في نظر هؤلاء أو في نظر البحرين "[١٥٦].

أما سبب قبول ايران بقرار وقف اطلاق النار ٥٩٨ الصادر من مجلس الامن فيعود الى عدة أسباب ، منها الصواريخ العراقية التي وصلت الى طهران وأصابت أهلها بالذعر ، مما جعلهم يفرون من العاصمة طهران ، والمظاهرات التي خرجت في الكثير من المدن الإيرانية والتي تطالب بوقف الحرب ، كما تم تعيين الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني منذ آب ١٩٨٢ قائدا أعلى للقوات المسلحة الإيرانية لوقف الفوضى وتفكك القوات المسلحة الإيرانية ، وفي ٣ تموز ١٩٨٨ أسقطت طائرة مدنية إيرانية بصواريخ أمريكية في مياه الخليج العربي وقتل فيها ٢٩٠ مسافرا وطاقمها ، وفي ١٨ تموز ١٩٨٨ بعث وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دي كويلار Javier Perez de Cuellar بقبول الحكومة الايرانية لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ ، ولم يوقف العراق القتال إلا في ٨ آب ١٩٨٨[١٥٧] .

كما صرح وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٨٨ " بأن دول المجلس تريد دفن خلافاتها السابقة مع إيران وان تفتح معها صفحة جديدة بالعلاقات معها دون اي شروط "[١٥٨] ، كما صرح أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٨٨ " بأنه يأمل بمصالحة تاريخية شاملة ودائمة وعقد سلام مشرف بين العراق وإيران وفتح صفحة جديدة في العلاقات خصوصا مع إيران"[١٥٩].

عقد في المنامة عاصمة البحرين قمة مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩ – ٢٢ كانون الاول ١٩٨٨ ، وجاء في هذه القمة ان المجلس يطالب الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن بتنفيذ القرار ٥٩٨ تنفيذا كاملا بحيث يسود الامن والاستقرار في المنطقة بما يؤمن حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية ، وعلى اساس حسن الجوار وعدم التدخل

في الشؤون الداخلية ، والاحترام المتبادل والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط دول المنطقة ، ويبدو ان دول مجلس التعاون ما زال يساورها الخوف من إيران أو محاولة التدخل في شؤونه الداخلية[١٦٠] .

وقد أطلق على هذه القمة قمة (الثناء والعطاء) لما رأته من بادئة سلام تعم المنطقة ، والدعوة الى الانفتاح على طهران دون انتظار نتائج مفاوضات قرار وقف اطلاق النار ٥٩٨ ، وبدورها قامت ايران بالترحيب بعقد لقاءات وتصفية الاجواء والعلاقات مع الدول الخليجية خاصة انها دعت الى إقامة سوق خليجية مشتركة مع ايران في مرحلة ما بعد الحرب ، وتصريحات ايران بشأن حرية الملاحة الدولية في الخليج والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مع الاحترام المتبادل[١٦١] .

ان دول الخليج العربي ارادت فعلا بدء علاقات مع إيران بغض النظر عما جرى أثناء فترة الحرب العراقية – الايرانية ، وتدخلات إيران في دول الخليج العربي ، وان الذي قصدته دول الخليج العربي هو بدء سلام حقيقي يعم منطقة الخليج العربي ، وأن لا يوجد تهديد آخر يهدد أمن المنطقة وفتحت صفحة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية ومما يدل على حسن نيتها مع إيران هو عقدها لقاءات مع مسؤولين إيرانيين حتى قبل ان تنتهي مفاوضات وقف اطلاق النار بموجب القرار ٥٩٨ ، متناسية كل ما فعلته إيران خلال الحرب العراقية – الايرانية .

الخاتمة

على الرغم من وقوف البحرين الى جانب العراق في حربه مع إيرا ، سواء في التصريحات الرسمية وغير الرسمية ، إلا انها حاولت قدر الامكان ان تتوازن في علاقتها بإيران، اذ أبقت على العلاقات التجارية بين البلدين قدر المستطاع بشرط ان لا تميل الكفة لصالح ايران.

وقد وقفت البحرين في بداية الحرب الى جانب اي دولة تحاول ان تقدم مبادرة سلام لإنهاء هذه الحرب التي خشيت من وصولها اليها . خاصة مع وجود قاعدة شعبية شيعية داخل البحرين تؤيد الثورة الاسلامية الايرانية وحكومتها . لذلك نجدها قد غيرت من موقفها وساندت العراق في حربه ضد ايران . ونرى خلال عام ١٩٨٥ تحسنا ملحوظا للسياسة الايرانية تجاه البحرين بصورة خاصة والدول الخليجية بصورة عامة وتبين ذلك من خلال التصريحات والزيارات الرسمية وغير الرسمية وخاصة من الجانب الايراني .

كذلك برز خوف البحرين وبشكل كبير من التهديدات الايرانية بشأن غلق مضيق هرمز ، وما ينتج عنه من قطع لشريان الحياة الاقتصادية في البحرين التي تعاني هي الاخرى من اضطرابات اقتصادية بسبب قلة الصادرات النفطية ، مما انعكس على الواقع الاقتصادي للبحرين .

لذلك نرى البحرين تتجه في علاقاتها نحو الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وكذلك المملكة العربية السعودية لمساعدتها في تخطي هذه الازمة ، او مساعدتها عسكريا في حال قيام ايران بالاعتداء على البحرين ، كما نرى سعي البحرين بكل جهودها لتأييد العراق في حربه بعد عام ١٩٨٦ نتيجة احتلال ايران لجزيرة الفاو العراقية ، خوفا من امتداد التوسع الايراني ليشمل دول الخليج ومن ضمنها البحرين .

كما كان للدور الاعلامي شأن مهم اثناء الحرب اذ كانت السفارة الايرانية في البحرين تراقب وتتابع باهتمام بالغ كل ما ينشر في الصحف البحرينية ضد ايران ، وبدورها كانت ترد عليها مهددة بالرد بالمثل أو يؤدي ذلك الى توتر أكثر في العلاقات .

الهوامش والمصادر

(١) ولد محمد رضا بهلوي في فجر يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩١٩ مع أخته التوأم أشرف ، وكان أبوه في ذلك الوقت ضابطا في الجيش الايراني برتبة كولونيل فنشأ نشأة عادية كأي طفل من الاطفال الذين في وضعه الاجتماعي ، وبعد ان اصبح ابوه رضا ملكا على ايران في ١٣ كانون الاول ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكي يقضي بتعيين محمد وليا للعهد ، وبدأت العناية به تأخذ شكلا آخر فأحضروا له مربية فرنسية ، تعلم على يدها الفرنسية ، ولما صار في الثانية عشر من عمره ارسله ابوه الى سويسرا حيث التحق بمدرسة (لاروزة) بمدينة بال ، ومكث فيها خمس سنوات عاد بعدها سنة ١٩٣٦ والتحق بالكلية الحربية بطهران وتخرج بعد سنتين ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان ، وبعد اعتلائه العرش في ظل الاحتلال الاجنبي ، لم يجد بدا من السير حسب ارادة المحتلين ، لذلك اعلن الحرب رسميا على المحور في ٢٩ أيلول ١٩٤٣ ثم اعلن انضمامه الى الحلفاء في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٣ بموجب اتفاقات عقدها مع الروس والانكليز. للمزيد ينظر : محمد وصفي أبومغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ – ٤٥ .

(٢) للمزيد حول المساعدات الايرانية في اقليم ظفار ينظر : احمد عبدالستار كاطع ، العلاقات الإيرانية – العمانية (١٩٧٠ – ١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٢٦ – ١٣٣ .

(٣) للمزيد حول توتر العلاقات بين العراق وايران عبر التاريخ ينظر : خليل شاكر حسين ، مقدمات الحرب العراقية–الايرانية ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، م ١٣ ، العدد ٤، ١٩٨١ ، ص ٣٩– ٤٨ ؛ فاضل رسول، العراق وايران أسباب وابعاد النزاع، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر، ١٩٩٢ ، ص ١٨–٣٧ .

(٤) اتفاقية الجزائر عبارة عن اتفاقية وقعت في ٦ آذار عام ١٩٧٥ بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه ايران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين . شكلت حدود العراق مع ايران احد المسائل التي تسببت في اثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق. في عام ١٩٧٥ ولغرض اخماد الصراع المسلح للأكراد بقيادة مصطفى البارزاني الذي كان يدعم من شاه ايران

محمد رضا بهلوي قام العراق بتوقيع اتفاقية الجزائر مع ايران وتم الاتفاق على نقطة خط القعر كحدود بين الدولتين. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط ٢ ، شركة المعارف للأعمال ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤ .

(٥)عبدالحليم ابوغزالة ، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨ ، د. ط ، د. ن ، مصر ، ١٩٩٣ ، ص ٥٨ – ٥٩ .

(٦)محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٤٦٧ .

(٧) محمود سالم السامرائي ، إيران والمسؤولية الدولية في الحرب العراقية – الإيرانية ، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم والسياسة ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد ٣، تشرين الثاني ١٩٨٨ ، ص ١٨٢.

(٨) محمد السعيد إدريس ، المصدر السابق ، ص ٤٦٨ .

(٩)محمد هاشم خويطر الربيعي ، التنافس الإيراني – السعودي على الخليج العربي ، ط ١ ، دار مكتبة البصائر ، لبنان ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٢ .

(١٠) صفاء صالح العمر ، الحرب العراقية – الإيرانية والموقف الدولي ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(١١)عبدالحليم ابوغزالة ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(١٢) عرفات علي جرغون ، العلاقات الإيرانية – الخليجية الصراع .. الانفراج .. التوتر ، ط ١ ، العربي للنشر ، مصر ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٨ .

(١٣) أحمد سعيد تاج الدين و إسماعيل خليل و هويدا الرفاعي ، التقرير الايراني (ايران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة الى أسلحة الدمار الشامل) ج ٢ ، ط ١ ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر ، ٢٠٠٩ ، ، ص ٤٣٥ .

(١٤) بهمن نعيمي رافع ، مباني رفتارى شوارى همكارى خليج فارس ، ط ١، جمهوري اسلامي ايران ، دفتر مطالعات سياسي وبين الملل ، ١٣٧٠ ، ص ٧٧ – ٧٨ .

(١٥) أسامة الغزالي حرب ، أبعاد النزاع العربي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، العدد ٦١ ، تموز ١٩٨٠ ، ص ٧١ .

(١٦) وهو القرار الذي صدر من مجلس الامن في الأمم المتحدة لوقف الحرب العراقية – الايرانية ونص على : ١- الالتزام الفوري بوقف اطلاق النار ، وكذلك وقف جميع العمليات البرية والبحرية والجوية وسحب جميع القوات الى الحدود الدولية بين البلدين . ٢- ايفاد الامين العام بطلب من مجلس الامن ، فريقا من مراقبي الأمم المتحدة للتثبت من التزام وقف اطلاق النار وسحب القوات ، والاشراف عليه . ٣- الحث على سرعة الافراج عن أسرى الحرب من الجانبين فور توقف العمليات الحربية . ٤- مناشدة العراق وإيران التعاون مع الامين العام لتنفيذ القرار وتيسير التوصل لتسوية شاملة لجميع القضايا المعلقة بين البلدين على أسس عادلة ومشرفة . ٥- مناشدة كافة الدول الاخرى التزام ضبط النفس والامتناع عن اتيان أية اعمال تُصعد النزاع أو توسع نطاقه مما يعرقل تنفيذ القرار . ٦- يقوم الامين العام ، بطلب من مجلس الامن ، بالتشاور مع الطرفين بتكليف كيان محايد بالتحقيق في المسؤولية عن النزاع ، ورفع تقرير حول ذلك الى المجلس في اسرع وقت ممكن . ٧- يقوم الامين العام بطلب من مجلس الامن بتعيين فريق من الخبراء لدراسة تكلفة إعادة الاعمار في البلدين ورفع تقرير حول ذلك الى المجلس . ٨- يقوم الامين العام ، بطلب من مجلس الامن بالتشاور مع العراق وإيران وغيرهما من دول المنطقة ، ببحث التدابير الخاصة بتعزيز الامن والاستقرار . ٩- يجتمع المجلس مجددا لاتخاذ مزيد من الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار إذا كان ذلك ضروريا . نيفين عبدالمنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٧ .

(١٧) عرفات علي جرغون ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ – ١٤١ .

(١٨) هوغو غوردون ، ايران الصراع المستمر على السلطة ، مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٦ ، ص ٧٤ .

(١٩) سعد ياسين يوسف ، سياسة العراق الخارجية ازاء دول الخليج العربي ١٩٥٨-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٨ .

(٢٠) رافد بطرس سعيد الحداد ، الحرب العراقية الايرانية في صحافة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠ .

(٢١) صحيفة الوحدة ، العدد ٢١٦٧ ، ٤ / ١٠ / ١٩٨٠ . نقلا عن : سلمى عدنان محمد ، صدى الحرب العراقية – الايرانية في الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة ٥٩ ، ص ١٠٢ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٢٤) صحيفة الوطن ، الكويت ، العدد ٢١٧٠ ، ١٧ / ١٢ / ١٩٨٠ ، نقلا عن : سلمى عدنان محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢٦) مجلة مرآة الامة ، الكويت ، العدد ٤٧٢ ، ١٧ / ١٢ / ١٩٨٠ ، ص ١٨ ، نقلا عن سلمى عدنان محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(27) René Rieger , The Foreign Policy of the Arab Gulf Monarchiesfrom 1971 to 1990 , to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Middle East Politics, Britain , 2013 , p 220.

(٢٨) أرشيو اسناد وزارت امور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٤٤٢ بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٣٥٩ .

(٢٩) سلمى عدنان محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ – ١٠٧ .

(٣٠) رجاء رحيم مرسول آل نصرالله ، العلاقات الأمريكية – البحرينية ١٩٧١ – ١٩٨٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .، ص ١١٩ .

(٣١) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٩١٨ بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٣٥٩ .

(٣٢) غلام رضا شاهين ،بحرين وروابط آن با جمهوري اسلامي ايران ، بايان نامه جهت أخذ درجة كارشناسي در رشته روابط سياسي ، كروه آموزشي دانشكده علوم وروابط سياسي ، دانشكاه آزاد اسلامي ، ١٣٧٩ ، ص ٨١ – ٨٢ .

(٣٣) للمزيد عن بدايات تأسيس مجلس التعاون الخليجي ينظر : علي حسين علي ، مجلس التعاون الخليجي دراسة في الاطار الامني الاقليمي رؤية عربية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة الدراسات العامة ، رقم ١٠ ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦ – ٤٨ ؛ محمد جاسم محمد ، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣، ص ١٧٣ .

(٣٤) جابر الاحمد الصباح (١٩٢٨ – ٢٠٠٦) سياسي ورجل دولة كويتي ، تلقى تعليمه في مدرسة المباركية بالكويت ، عين حاكما لمنطقة الاحمدي النفطية (١٩٤٩ – ١٩٥٠) وتولى رئاسة قسم المال والاقتصاد عام ١٩٥٩ ، ثم اصبح وزيرا للمالية والصناعة والتجارة عام ١٩٦٣ ، ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٦٥ ، ثم وليا للعهد (١٩٦٦ – ١٩٦٧) ثم أميرا لدولة الكويت بعد وفاة الامير صباح السالم الصباح ١٩٧٧ . مركز البحوث والدراسات الكويتية ، صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح لمحات من حياة مشرقة من تاريخ حياته ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٦ ، ص ٧ .

(٣٥) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا ، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية ، منشأة معارف ، الاسكندرية ، د.ت .، ص ٤٤٩ – ٤٥٠ .

(٣٦) علي حسين علي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٣٧) صحيفة الوطن ، الكويت ، العدد ٢٢٣٤ ، ٤ / ٣ / ١٩٨١ .

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) ولد عام ١٩٤٥ في قرى مدينة شميران (محافظة طهران) طبيب تخصص دقيق اطفال. مساعد وزير الصحة ، ممثل طهران في الدورة الاولى لمجلس الشورى ، وزير الخارجية مدة ست عشرة سنة في حكومتي مير حسين موسوي وهاشمي رفسنجاني ، السكرتير العام للمجمع العالمي لأهل البيت ، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام ، مستشار القائد في الشؤون الدولية . ١–أحمد فاضل السعدي ، موسوعة أعلام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٦٣ – ٢٠١٣، ط ١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٧، ص ٣٣٧ .

(٤٠) الجيوسياسية تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا

فعّالا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية. محمود توفيق محمود ، مفهوم الجغرافية السياسية ومجالها، نشرة دورية رقم ١٢٠ ،جامعة الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ١٣.

(٤١) محمد بن صقر السلمي ، إيران ومشروع الاتحاد الخليجي ، مجلة آراء الالكترونية ، العدد ٩٦ على الموقع : http://araa.sr/index.

(٤٢) منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، ط ١ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٤ .

(٤٣) نيفين عبدالمنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١، ص ٦٢ .

(٤٤) صحيفة الجمهورية ، العراق ، العدد ٤٢٩٣ في ٣ حزيران ١٩٨١ .

(٤٥) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٤٦) علي حمزة عباس ، موقف سلطنة عمان من حرب الخليج الاولى والثانية ، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية ، جامعة الموصل ، مج ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠١٤ ، ص ٥٢٠ .

(٤٧) رجاء رحيم مرسول آل نصرالله ، المصدر السابق ، ص ١٢٠

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ – ١٢١ .

(٤٩) وصلت القوات العراقية في بداية عام ١٩٨٢ الى درجة كبيرة من الانهاك بعد اخفاقها في استعادة مدينة البسيتين في مطلع العام المذكور، لذلك بدأت ايران تتمسك بزمام الموقف بصورة كبيرة.في بداية عام ١٩٨٢ تمكنت القوات الايرانية من استعادة اقليم خوزستان وتحرير مدينة خرمشهر وتمكنت من الوصول الى الحدود الدولية في هذا القطاع واستطاعت القوات الايرانية من اجتياز الحدود الدولية لمسافة ١٥ – ٢٠ كم . عبدالحليم ابو غزالة ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٥٠) عرفات علي جرغون ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٥١) ر . ك رمضاني ، ثورة إيران الاسلامية والخليج الفارسي ، مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٢ / ٥ / ٣١٢ في ٧ / ٣ / ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .

(٥٢) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩٧ .

(٥٣) قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في جهوده الحربية بحوالي مائتي مليار دولار ، كما جمعت السعودية والكويت (٣٠٠) ألف برميل نفط يوميا لتعويض العراق عن تراجع انتاجه النفطي بسبب التدمير الذي لحق بحقوله ومنشآته النفطية ، وسمحت السعودية للعراق ببناء خط انابيب قادر على نقل مليون ونصف المليون برميل نفط يوميا على الشاطئ السعودي في البحر الاحمر ، وفي الوقت نفسه اتبعت السعودية سياسة نفطية معادية لإيران ادى الى خفض اسعار النفط وهو ما سبب خسائر فادحة لإيران . أحمد سعيد تاج الدين ، اسماعيل خليل ، هويدا الرفاعي ، المصدر السابق ج ٢ ، ص ٤٥٠ ؛ محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ٤٧٧ .

(٥٤) صحيفة القبس ، الكويت ، العدد ٢٦٤٠ ، ١ / ٧ / ١٩٨٢ .

(٥٥) عبدالحليم ابوغزالة ، المصدر السابق ، ١٠٧ – ١٠٨ .

(٥٦) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ .

(٥٧) في عام ١٩٥٠ اتفقت الحكومات العربية التالية : المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية السورية ، المملكة العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة المصرية ، المملكة اليمنية، ورغبة منها في تنقية الروابط وتوثيق التعاون على إنشاء مجلس الدفاع العربي المشترك ، وقد نصت المادة الثانية على ان كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة او على قواتها المسلحة يعد اعتداء عليها جميعا ، ومن اعمال المجلس الاشراف على اعمال اللجنة العسكرية ، ويملك سلطة اصدار القرارات الملزمة لهذه الدول ، وانضمت الكويت وباقي الدول العربية أليه فيما بعد . رجاء رحيم مرسول آل نصرالله ، المصدر السابق ، ص ١١٧ ؛ نسرين ياسين الحمداني ، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات اصلاح الجامعة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤ .

(٥٨) رجاء رحيم مرسول آل نصرالله ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٥٩) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ٤٧٧ .

(٦٠) بهمن نعيمي رافع ، باهمان منبع ، ص ٨١ .

(٦١) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ ؛ لقاء مع السفير الخاص للإمام الخميني ، صادق طباطبائي يتحدث فيه عن ايران وعن الحرب في الخليج نشرته مجلة دير شبيغل الالمانية، العدد

٤٥ في ١٩٨٢ (مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات الخاصة، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٣١٢ / ٣٧ في ٢٧ / ١ / ١٩٨٣ ، ص ٤ – ٩ .

(٦٢) بهمن نعيمي رافع ، همان قبلي ، ص ٨٣ ؛ عبدالحليم ابوغزالة ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٦٣) محسن عبدالكريم الحيدري ، الوساطات والمبادرات لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، بحث لغرض الترقية الى درجة سكرتير أول ، دائرة البحوث وتحليل المعلومات ، سلسلة البحوث السياسية ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ١٤٤ ، ١٩٨٥ ، ص ٣١ – ٣٢ .

(٦٤) كان الممولون الماليون الأساسيون للعراق هي الدول الخليجية الغنية بالنفط ، ومن أبرزها المملكة العربية السعودية (قدمت ٣٠.٩ مليار دولار أمريكي) والكويت (قدمت ٨.٢ مليارات دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (قدمت ٨ مليارات دولار أمريكي). للمزيد حول المساعدات الخليجية الى العراق ينظر : أحمد علي فهمي ، قيادات ومواقف شهادة للتاريخ ، ط ١ ، المكتب المصري الحديث ، مصر ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٦٥) بهمن نعيمي رافع ، باهمان منبع ، ص ٨١ – ٨٢ .

(٦٦) أرشيو اسناد وزارت أمور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٥٦ / ٤ / ٤٤٠ بتاريخ١٠ / ٢ / ١٣٦٤ .

(٦٧) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٣٧٦ / ٤ – ٤١٠ بتاريخ ٢ / ٦ / ١٣٦٢ .

(٦٨) أرشيو اسناد وزارت أمور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامة ، شمارة ٤٤٨٢ / ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٣٦٢ .

(٦٩) أرشيو وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران، منامه ، شمارة ٤٤٧٨ / ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٣٦٢ .

(٧٠) علي محمود ياسين الجبوري ، موقف جامعة الدول العربية من العراق ، ط ١ ، دار المنهل ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٩٦ – ٩٧ ؛ محسن عبدالكريم الحيدري ، المصدر السابق ، ص ٣٤ – ٣٥ .

(٧١) مجلة كل العرب ، فرنسا ، العدد ٨٧ في ٢٥نيسان ١٩٨٤ ، ص ٤١ .

(٧٢) مجلة الاسبوع العربي ، لبنان ، العدد ١٢٨٠ ، ٢٣ / ٤ / ١٩٨٤ .

(٧٣) عبدالحليم ابوغزالة ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ – ١٤٥ ؛ صحيفة الثورة ، العراق ، العدد ٥١٠٤ ، ٢٧ / ٦ / ١٩٨٤ .

(٧٤) بهمن نعيمي رافع ، باهمان منبع ، ص ٨٣ – ٨٤ .

(٧٥) صحيفة الأهرام ، مصر ، العدد ٣٥٦٠١ ، ٢ / ٦ / ١٩٨٤ .

(٧٦) صحيفة القبس ، الكويت ، العدد ٤٣٣٦ ، ٩ / ٦ / ١٩٨٤ .

(٧٧) صحيفة الأهرام ، مصر ، العدد ٣٥٦١٤ ، ١٥ / ٦ / ١٩٨٤ .

(٧٨) صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٥٧٠٨ ، ٢٩ / ٦ / ١٩٨٤ .

(٧٩) صحيفة الوطن ، الكويت ، العدد ٣٣٦٥ ، ٥ / ٧ / ١٩٨٤ .

(٨٠) المصدر نفسه .

(٨١) صحيفة الوطن ، الكويت، العدد ٣٣٦٦ ، ٦ / ٧ / ١٩٨٤ ؛ صحيفة الأنباء ، الكويت ، العدد ٣٠٦٣ ، ٦ / ٧ / ١٩٨٤ .

(٨٢) المصدر نفسه .

(٨٣) صحيفة الأهرام ، مصر ، العدد ٣٥٦٣٧ ، ٨ / ٧ / ١٩٨٤ .

(٨٤) صحيفة الوطن ، الكويت ، العدد ٣٣٦٩ ، ٩ / ٧ / ١٩٨٤ .

(٨٥) صحيفة الثورة ، العراق ، العدد ٥١٧٥ ، ١٨ / ٧ / ١٩٨٤ .

(٨٦) جزيرة خرج : وهي جزيرة إيرانية تقع في الركن الشمالي الشرقي للخليج العربي قبالة مدينة بوشهر الإيرانية حيث تبعد عن السواحل الإيرانية ٢٥ كم يبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠٠ نسمة. ويبلغ طول جزيرة خارج من الشمال الى الجنوب حوالي ٧ كم تقريبا ويتراوح عرضها ٢ – ٤ كم، تبلغ مساحتها حوالي ٢٦ كم٢ . مصطفى عبد القادر النجار و محمد وصفي ابومغلي ، جزيرة خارج من جزر الخليج العربي ، منشورات الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١٥ – ١٦ .

(٨٧) مجلة الوطن العربي ، فرنسا ، العدد ٤١٤ ، ٢٤ / ١ / ١٩٨٥ .

(٨٨) الحوض الجاف : تأسس هذا المشروع عام ١٩٧٧ كمشروع تعاوني ساهمت فيه سبع دول أعضاء في الاوبك وهي : البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والعراق

والجماهيرية الليبية وفائدة هذا الحوض هو لصيانة السفن والناقلات . صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٦٠٣٤ ، ٢٥ / ٥ /١٩٨٥ .

(٨٩) صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٦٠٣٤ ، ٢٥ / ٥/ ١٩٨٥ .

(٩٠) أرشيو اسناد وزارت أمور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١١٦ / ٤ / ٤٤٠ بتاريخ ١٣٦٤/٢/٤ .

(٩١) تنقسم المحاكم في البحرين الى المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية والمحاكم الشرعية ، وتنقسم المحاكم الشرعية الى قسمين هما المحاكم السنية والمحاكم الجعفرية . المجلس الاعلى للقضاء البحريني على الموقع : http://www.sjc.bh/page_016.

(٩٢) أرشيو اسناد وزارت أمور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ٢١٤ – ١ / ٤٠٤ بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٣٦٤ .

(٩٣) همان منبع .

(٩٤) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي أيران ، منامه ، شمارة ١ / ٤٠٤ بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٣٦٤ .

(٩٥) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ٢٠٧ / ١ – ٣٠٣ بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٣٦٤ .

(٩٦) مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة تقارير ومتابعات ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٥ ، ٢٤ / ٦ / ١٩٨٥ ، ص ٣ .

(٩٧) المصدر نفسه .

(٩٨) ولد في شهر ايلول ١٩٤٣ شمس أرداكانى هو ابن مرتضى شمس أرداكانى الذى كان رئيس مدرسة اصفهان . أمضى تعليمه الابتدائي في مدرسة الجعفري ثم اكمل دراسته الثانوية في مدرسة القدسي. ثم يبدأ دراسته الجامعية في جامعة طهران في الاقتصاد ، واكمل الدراسات العليا في مدرسة أصفهان الأدبية وبعد ذلك ذهب إلى الخدمة العسكرية ، والتي تستمر لمدة ١٨ عاما ، ثم ذهب إلى جامعة أوهايو في الولايات المتحدة للدراسة في جامعة أوهايو ومن ثم تخرج من جامعة إلينوي ونال شهادة الدكتوراه. اقتصاد الطاقة. وبعد ذلك تم تعيينه في السفارة الإيرانية في الكويت مع تدخل ابن روح

الله الخميني ، وعلى مدى خمس سنوات ، احتفظ بهذا المنصب. قبل وصوله إلى وظيفة السفارة الإيرانية في فترة ما بعد الثورة ، كان مسؤولاً عن قطاع الطاقة لمدة سنة ونصف في المركز العلمي الكويتي ، ودرّس الاقتصاد في جامعة الكويت. https://fa.wikipedia.org

(٩٩) مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة تقارير ومتابعات ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٥ ، ٢٤ / ٦ / ١٩٨٥ ، ص ٤ .

(١٠٠) مجلة الصياد ، لبنان ، العدد ٢١٢٠ ، ٢٥ / ٦ / ١٩٨٥ .

(١٠١) مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي السيد علي الحسيني الخامنئي (ولد في ١٩ نيسان ١٩٣٩)، هو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الحالي، ومن المرجعيات الدينية الشيعية في إيران. وكان الرئيس الثالث بعد أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي من سنة ١٩٨١ م الي ١٩٨٩ م ولقد أُعتقل ست مرات ؛ قبل منفاه، لمدة ثلاث سنوات في عهد محمد رضا بهلوي . وبعد انتهاء فترة رئاسة الجمهورية انتخب مرة ثانية لرئاسة الجمهورية الإيرانية من ١٩٨٥ م – ١٩٨٩ م وقبل انتهاء هذه الفترة الأخيرة انتخب قائداً للجمهورية الإسلامية. اقترنت فترتا رئاسته بأهمية خاصة وذلك لأنها سجلت تقلبات مرحلة حساسة وهي الحرب مع العراق، وكثير من الأحداث الخطيرة الأخرى مما جعلها فترة حساسة في تاريخ الثورة الإسلامية حاضراً ومستقبلاً . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ –٢٨ .

(١٠٢) صحيفة الرأي العام ، الكويت ، العدد ٧٧٦٤ ، ٢٩ / ٦ / ١٩٨٥ .

(١٠٣) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفاره جمهوري اسلامي ايران ، منامة ، شمارة ١ / ١٠٠ / ١٢٦ – ٧٨٨٨ بتاريخ ١٦ تموز ١٩٨٥ .

(١٠٤) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ٩٤٧ – ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٣٦٤ .

(١٠٥) أرشيو اسناد وزارت امور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامة ، شمارة ٩٦٢ – ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٣٦٤ ؛ أرشيو اسناد وزارت أمور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ٩٨٢ – ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٣٦٤ .

(١٠٦) أرشيو اسناد وزارت امور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامة ، شمارة ٩٨٩ – ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٣٦٤.

(١٠٧) همان منبع .

(١٠٨) صحيفة الشعب ، الاردن ، العدد ٩٣١ ، ١٤ / ٩ / ١٩٨٥ .

(١٠٩) المصدر نفسه .

(١١٠) ولد عام ١٩٤٣ في جهرم (محافظة فارس) دكتوراه علاقات دولية ، عضو لجنة استقبال الإمام الخميني ، من مؤسسي حرس الثورة ، عضو اول شورى قيادة لحرس الثورة ، مسؤول الامن في حرس الثورة ، عضو مجلس الشورى في دورته الاولى عن جهرم ، عضو هيئة رئاسة الشورى ، قائم مقام وزير الخارجية من ١٩٨٤ والى ١٩٩٣ ، وزير الداخلية في حكومة الشيخ هاشمي رفسنجاني الثانية ، المستشار الامني لرئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(١١١) صحيفة الأنباء ، الكويت ، العدد ٣٥١٣ ، ٥ / ١٠ / ١٩٨٥ .

(١١٢) صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٦١٦٨ ، ٩ / ١٠ / ١٩٨٥ .

(١١٣) دول التعاون تستكمل خطوات التعاون الدفاعي ، مجلة المجالس ، الكويت ، العدد ٧٤٥ ، ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٥.

(١١٤) للمزيد حول الهجمات العراقية ينظر : انتوني كوردسميان، الحرب الايرانية العراقية والأمن الغربي ١٩٨٤–١٩٨٧، ترجمة : نافع أيوب لبس ، مركز الدراسات العسكرية، دمشق ، ١٩٩١، ص١٥٠ وما بعدها.

(١١٥) بهمن نعيمي رافع ، منبع قبلي ، ص ٨٥ . كذلك : مركز البحوث والمعلومات ، السلسلة السياسية الخاصة ، وزارة الخارجية العراقية رقم ٣٩٢ في ٣ / ١٢ / ١٩٨٦ ، ص ٧ . للمزيد من اجراءات مجلس التعاون الخليجي تجاه حرب الناقلات ينظر : استراتيجية التصعيد العسكري في الخليج العربي مفتاح سلام .. ام سحابة صيف ؟ ، مركز البحوث والمعلومات، السلسلة السياسية الخاصة، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٢٨٥ / ٣١٤ في ٢٤ / ٨ / ١٩٨٤ .

(١١٦) للمزيد حول سير العمليات العسكرية في تلك الفترة ينظر: عبدالحليم ابوغزالة، المصدر السابق، ص ١٣٣ وما بعدها .

(١١٧) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ٤٧٩ .

(١١٨) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٥٥٠ / ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٣٦٤ .

(١١٩) أرشيو اسناد وزارت امور خارجه ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٥٠٣ / ٣ – ٢٤٠ بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٨٥ .

(١٢٠) أرشيو اسناد وزارت امور خارجة ، سفارت جمهوري اسلامي ايران ، منامة ، شمارة ١٧٠١ بتاريخ ٤ شباط ١٩٨٦ .

(١٢١) مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة التقارير الخاصة ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٢٣٤ في ١١ / ٥ / ١٩٨٦ ، ص ٣٠ – ٣١ .

(١٢٢) السيناريو المخيف ، مجلة يو . أس نيوز آن وورلدريبوت الامريكية الصادرة بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٨٧، مركز البحوث والمعلومات، السلسلة السياسية الخاصة ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٤٧ في ١٥ / ٢ / ١٩٨٧ ، ص ١٥ .

(١٢٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية لسنة ١٩٨٦ في ١٧ / ٢ / ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، لبنان ، ١٩٨٧ ، ص ٧٧ .

(١٢٤) صحيفة الثورة ، العراق ، العدد ٥٠٦٦ ، ٥ / ٣ / ١٩٨٦ .

(١٢٥) حسين كريم ، العناد الايراني تخطى حدود الصبر الخليجي ونيران الحرب تحاصر المنطقة ، مجلة التضامن، فرنسا ، العدد ١٥٢ ، ١٤ / ٣ / ١٩٨٦ ؛ بهمن نعيمي رافع ، منبع قبلي ، ص ٨٨ .

(١٢٦) صحيفة العراق ، العراق ، العدد ٣٠٧٤ ، ٦ / ٣ / ١٩٨٦ ؛ حديث صحفي مع الشيخ محمد مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين حول الحرب العراقية الإيرانية ، يوميات الوحدة العربية ، المصدر السابق ، ص ٥٥٠ – ٥٠٦ .

(١٢٧) صحيفة الجمهورية ، العراق ، العدد ٦٠٢٣ ، ٥ / ٣ / ١٩٨٦ .

(١٢٨) صحيفة العراق ، العراق ، العدد ٣٠٧٦ ، ٨ آ/ ٣ / ١٩٨٦ .

(١٢٩) نايف علي عبيد ، المصدر السابق ، ص ١٧٠؛ بهمن نعيمي رافع ، منبع قبلي ، ص ٨٨ .

(١٣٠) بهمن نعيمي رافع ، منبع قبلي ، ص ٨٩ .

(١٣١) رسالة علي اكبر ولايتي للسفراء في طهران ، صحيفة اللوموند الفرنسية ، بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٨٦ ، مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة تقارير ومتابعات ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ٢٠٩ في ١ / ٤ / ١٩٨٦ .

(١٣٢) المصدر نفسه .

(١٣٣) صحيفة الأنباء، الكويت، العدد ٣٦٨٤، ١٩٨٦/٣/٢٦ ؛ صحيفة الجمهورية ، العراق، العدد ٦٠٤٥ ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٦ ؛ للمزيد حول الاوضاع الاقتصادية في البحرين ينظر: جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، ط ١ ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٩٦ .

(١٣٤) صحيفة الانباء ، الكويت ، العدد ٣٧٣٧ ، ١٨ / ٥ / ١٩٨٦ .

(١٣٥) صحيفة الوطن ، الكويت ، العدد ٤٠٨٢ ، ٢٩ / ٦ / ١٩٨٦ ؛ مؤتمر الطائف تحرك جديد لإنهاء حرب الخليج ، مجلة كل العرب ، فرنسا ، العدد ٢٠٢ ، ٩ / ٧ / ١٩٨٦ .

(١٣٦) أرشيو اسناد وزارت أمور خارجة ، جمهوري اسلامي ايران ، منامه ، شمارة ١٤٢٠ / ٥ / ٦٤٠ بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٣٦٤ .

(١٣٧) علي محافظة ، إيران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

René Rieger , O. P . Cit .p 226. (138)

(١٣٩) ولد عام ١٩٥٤ في قرى مدينة لالي (محافظة خوزستان) أسمه الاصلي سبزوار رضائي مير قائد . اعتقل في العهد الملكي ، مؤسس منظمة منصورون . قدم الى طهران سنة ١٩٧٣ لدراسة الهندسة الميكانيكية اضطر الى ترك دراسته نتيجة الى تحركه الجهادي ، أكمل دراسته بعد انتصار الثورة في فرع الاقتصاد فحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة طهران . كان في بداية انتصار الثورة الاسلامية من مؤسسي منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية ، قائد حرس الثورة الاسلامية مدة ست سنوات (١٩٨١ – ١٩٨٧) عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام وسكرتيره ، رشح نفسه لرئاسة الجمهورية في الدورة السادسة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(140) René Rieger , O . P . Cit . p 227.

(141) I. bid . p 227.

(١٤٢) يوميات الوحدة العربية ، المصدر السابق ، ص ٧٤٣ .

(١٤٣) للمزيد حول الضرر الذي لحق بالسفن الكويتية خلال الحرب ينظر : انتوني كوردسميان، المصدر السابق ، ص١٥٠ وما بعدها .

(١٤٤) للمزيد حول تطور حرب الناقلات ينظر : عبد الحليم ابوغزالة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ وما بعدها .

(145)) René Rieger , O . P . Cit .p 226 .

(١٤٦) صحيفة الوطن ، الكويت ، العدد ٤٦٠٩ ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٧ .

(١٤٧) صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٦٩٦٤ ، ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٧ .

(١٤٨) صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٦٩٦٧ ، ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٧ .

(١٤٩) وفيق رؤوف ، الخليج تحرك دولي جديد لتفويض المراوغة الإيرانية ، مجلة كل العرب ، فرنسا ، العدد ٢٨٠ ، ٦ / ١ / ١٩٨٨ .

(١٥٠) علي نوري زادة ، شروط ايران تأتي بعد انتهاء الحرب ، مجلة الدستور ، لندن ، العدد ٥١٤ ، ٤ / ١ / ١٩٨٨ .

(١٥١) المدن الايرانية التي شملها القصف العراقي هي(طهران وأصفهان وقم وغيرها)؛علي محافظة، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(١٥٢) الاصداء والانطباعات الدولية : مجلس التعاون اثبت قدرته على التعامل مع الاحداث ، مجلة الحوادث ، لبنان ، العدد ١٦٢٧ ، ٨ / ١ / ١٩٨٨ .

(١٥٣) صحيفة الأنباء ، الكويت ، العدد ٤٤٤٨ ، ٢٠ / ٥ / ١٩٨٨ .

(١٥٤) أحمد الجارالله ،عيسى بن سلمان ، قمة ديسمبر لإزالة الحساسية في الخليج، صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٧٢٢٧ ، ١٨ / ٦ / ١٩٨٨ .

(155) René Rieger , O . P . Cit . p 227 .

(١٥٦) صحيفة السياسة ، الكويت ، العدد ٧١٨٤ ، ٦ / ٨ / ١٩٨٨ .

(١٥٧) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ . للمزيد من أسباب قبول إيران لقرار مجلس الامن ٥٩٨ ينظر: صحيفة الاضواء البحرينية بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٩٨٨ ؛ دائرة البحوث وتحليل والمعلومات ، سلسلة التقارير السياسية ، وزارة الخارجية العراقية ، رقم ١١٢ ، ب . ت .

(١٥٨) صحيفة القبس ، الكويت العدد ٥٩٦٤ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٨٨ ؛ العدد ٥٩٦٩ ، ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٨ .

(١٥٩) صحيفة القبس ، الكويت العدد ٥٩٦٤ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٨٨ ؛ صحيفة القبس ، الكويت ، العدد ٥٩٦٩ ، ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٨ .

(١٦٠) نايف علي عبيد ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ ؛ تاج الدين عبدالحق ، القمة الخليجية التاسعة في البحرين ، مجلة اليوم السابع ، فرنسا ، العدد ٢٤٠ ، ١٢ / ١٢ / ١٩٨٨ .

(١٦١) ملفات قمة البحرين ، مجلة الاسبوع العربي ، لبنان ، العدد ١٥٢٤ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٨ .